الفصــل الأول

الاطار المنـهجي للبحث والدراسات السابقه

المبحث الأول : الإطار المنـهجي

المبحث الثانـي : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الاطار المنهجي :

1- مقدمة

يتمييز السودان بأنه دوله ذات مساحة شاسعة تقع بين مدارين . وأدى تنوع الأقاليم المناخية الى تنوع ثرواتة الطبيعية ومن أهم ثرواتة الماء, الاراضي الخصبة , الثروة الحيوانية والبترول والمعادن وكان لتصدير البترول دور كبير وفعال في نمو البلاد في العقد الماضي . ولكن بعد إنفضال الجنوب عام 2011 أدى الى خلل كبير في الموازنه العامة للدولة ذلك لأن العقد الماضي كان حوالي 75% من الميزانية العامة من موارد صادر البترول ومشتقاته (لأن أغلب حقول البترول في الجنوب).

تشكل الصادرات موردا هاما للدولة لتوفير النقد الاجنبي لتغطية الاحتياجات الاساسية لنمو وتنمية الإقتصاد إذ تعد الصادرات حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية لانها تعكس القدرات الانتاجية او فائض الانتاج لاي قطر. فهي توفر العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع والخدمات ووسائل الانتاج التي يحتاجها المجتمع، وتمويل مشاريع التنمية القومية، هذا غير تحقيق التوازن في الميزان الخارجي (الميزان التجاري) والميزان الداخلي (الموازنة العامة) وينتقل اثر هذا التوازن الى تحريك كافة القطاعات الاقتصادية مما يزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وتوفير فرص عمل واستقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم.

ومن هذا المنطلق يجئ اهتمام الدولة بالصادرات من خلال سعيها الدؤوب لتزييل كافة العقبات التي تواجه انسيابها بتبنيها برامج وسياسات واجراءات موالية للصادر لدفع كل الجهود نحو الخروج من

نقاط العجز في الميزان التجارى بالتركيز علي استراتيجيات طموحة فى مجال الانتاج الحديث الموجه خصيصا نحو الصادرات وتشجيعها لزيادة الاستثمار في هذا المجال ومنحها كل الميزات المحفزة للمستثمرين .قبل تصدير البترول كانت الصادرات الزراعية هي الركيزة الاساسية للصادرات السودانية بالرغم من ان هذه الصادرات هي مواد اولية الا انها استطاعت في عدة سنوات ان تحقق فائض في الميزان التجاري وقد مثلت عوائد القطن في فترة الستينات والسبعينات مورد هام للنقد الاجنبي للبلاد ساهمت في استقرار سعر الصرف والتضخم، الا انه ومنذ تصدير البترول عام 1999 تغيرت تركيبة الصادرات. ففي عام 1999 مثلت الصادرات البترولية نسبة 35,4% والصادرات غير البترولية نسبة 64,6%، تغيرت هذه النسبة في العام التالي مباشرة حيث اصبحت الصادرات البترولية 75% مقارنة بنسبة 25% للصادرات غير البترولية ، ومنذ عام 2000 بدأت تقل مساهمة الصادرات غير البترولية في منظومة الصادرات [1] وبلغت الصادرات البترولية نسبة 95% من اجمالي الصادرات، والصادرات غير البترولية 5% للعام 2008م

2- مشكلة البحث:

خلال الفترة من 1995-2014 تشكل هيكل الصادرات السودانية من عدة مكونات كانت جلها في الفترة من 1995-1999 صادرات زراعية وبدخول البترول منظومة الصادرات في العام 1999 شكل لوحده المكون الأكبر للصادرات حتى خروجة في العام 2011 لتعود الصادرات غير البترولية (زراعية وغيرها) هي المهيمن عليها من هنا برزت الحوجة للإجابة عن الأسئلة الأتية:

1- ماهو اثر الصادرات الغير بترولية مؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي ؟

2- هل تمت الاستفاده من موارد البترول في تحسين اداء الصادرات الغير بترولية .

1) تقارير بنك السودان 1999-2008

3-أهداف البحث:

يهدف البحث الى الاتي:

1| قياس أثر الصادرات الغير بترولية علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة البحث.

2| الأداء الفعلي للصادرات السودانية ومدى إسهامها في الناتج المحلي .

3| التعرف على أهمية صادرات القطاع الزراعي لأنها ثروات غير ناضبة.

4- أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث:

من الجانب العلمي: تكملة القصور الدراسات السابقة وذلك لأن أغلب البحوث والدراسات تناولت الصادرات إجمالا ولم تركز على الصادرات غير البترولية , كما انها تناولت أثرها على الميزان التجاري ولم تركز على إنعكاساتها على الناتج المحلي الاجمالي .

أما من الجانب العملي فنأمل أن يساعد البحث صانعي القرارات ومتخذي السياسات في البنك المركزي أو وزارة التجارة الخارجية في تبني استراتيجيه واضحه للنهوض بالصادرات غير البترولية وتعزيز دورها في النمو الإقتصادي ومحاولة الخروج فيما يعرف بالعلة الهولندية.

5- فرضيات البحث :-

يعمل البحث على اختبار الفرضيات الاتيه:-

1/ ظلت الصادرات الغير بترولية مؤثرة بصورة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي في الفتره من 1999-2014.

2/ ضعف استغلال صادر البترول (1999-2011) في تحسين الصادرات غير البترولية

6- منهجية البحث ومصادر البيانات:-

تم استخدام المنهج الإحصائي القياسي والوصفيو اعتمد البحث علي المصادر الثانويه .

7- حدود البحث :-

الحدود المكانيه : السودان

الحدود الزمانيه : من عام 1995-2014

وقد تم إختيار هذه الفتره تحديدا لأنها شهدت دخول البترول (1999) وخروجه من منظومة الصادرات(2011) .

8- هيكل البحث :-

يتكون البحث من اربعة فصول , الفصل الأول يتناول الإطار المنهجي للبحث في المبحث الأول الدراسات السابقة في المبحث الثاني. أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للبحث حيث يتناول في المبحث الأول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمبحث الثاني مفهوم الصادرات. بينما الفصل الثالث فيتناول الاطار العملي للبحث حيث في مبحثه الاول وضع و سياسات الصادرات السودانية وفي المبحث الثاني الناتج المحلي الإجمالي في السودان وفي المبحث الثالث هيكل الصادرات السودانية. أما الفصل الرابع فعبارة عن الإطار التطبيقي للبحث من خلال مبحثين الأول توصيف وصياغة النموذج والثاني النتائج والتوصيات .

المبحـث الثاني

الدراسات السابقة

(1) عبد الحفيظ عبدالرحيم محبوب[1] – جامعة أم القرى1427هـ - علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي

هدف البحث لقياس علاقة الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي ومدى قدرة إسهام القطاع الصناعي في تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخل الدوله .

منهجية البحث: يقوم هذا البحث بفحص طبيعة العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية معتمدة على المنهج التحليلي باستخدام اختبار دوربن – واتسون (Durbin and Watson test) لاكتشاف إمكانية وجود علاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

في هذه البحث التي استخدم فيها الباحث اختبار دوربون – واتسون لتحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات الصناعية ونمو الناتج المحلي غير النفطي من عام 1985- 2004م ومقارنتها بطبيعة العلاقة بين نمو الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي. وكانت النتيجة أن نمو الصادرات النفطية ذات أثر مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت النتيجة سلبية بالنسبة لأثر نمو الصادرات الصناعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

---

1) عبد الحفيظ عبدالرحيم محبوب 1427هـ – جامعة ام القرى- اخر تحديث 28 يونيو 2014

ومن ابرز التوصيات الاهتمام بالصناعات الرأسمالية مثل الصناعات المعدنية لكونها من دعائم استدامه النمو ومجال خصب لتطوير التقنيات الوطنية وتجسيدها في سلع إنتاجية .

مع توجيه خاص وتحويل مستهدف نحو (اقتصاد المعرفة) المتمثل في الصناعات الكيثفة الاستخدام لكل من التقنية ورأس المال والتي تتميز بالمقدرة على إعطاء دفعة قوية لصناعات أخرى عديدة وقادرة على أن تعزز من فاعلية الميزات التنافسية التي أصبحت ذات أهمية على الصعيد الدولي تفوق أهمية الميزات النسبية .

كما ان الصناعات المتوسطة والصغيرة القائمة بحاجة إلى المزيد من إعادة هيكلة وزيادة ترابطها مع الصناعات الكبيرة لجعلها وسيلة أساسية في استقطاب واستيعاب اليد العاملة الوطنية من أجل القضاء على البطالة كهدف استراتيجي .

2/ ثريا حسن صديق [1] _ جامعة الملك سعود _ 2005 -العلاقه بين الصادرات والنمو الاقتصادي –تجربة المملكه العربيه السعوديه وجمهورية السودان

تهدف الدراسه الى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية .

و التعرف على مدى اهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك باختبار فرضية النمو عن طريق التصدير (Export-Led Growth) .وهذا يقودنا الى طرح التساؤلات التالية :

---

1) ثريا حسن صديق 1426هـ - جامعة الملك سعود- اخر تحديث 2 يوليو 2014

هل هذة الاستراتجية يمكن تطبيقها على جميع انواع الاقتصاد بغض النظر عن كونها زراعيه نفطية او صناعية ؟

ما هو اثر اختلاف تركيبة الصادرات على النمو الاقتصادي في تلك الدول المختلفة الهياكل؟

ما هي السياسات التي يجب اتخاذها من قبل الحكومات لضمان نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية (E-LG) ؟

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف اهم التطورات الاقتصاديه في الدول محل البحث كما تم التوصل الى أنالمؤشر ات الاقتصادية تشير الى اعتماد المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان على التجارة الخارجية , ويعد الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الأكثر إنفتاحا على العالم الخارجي , الأمر الذي يجعله حساسا للتقلبات الاقتصادية التي على الساحة الدولية , وتعتبر عوائد الصادرات النفطية أحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لمساهمتها في تمويل المشروعات الانتاجية فهي تمثل الجزء الاكبر من الجزء المحلي.

أما فيما يخص السودان فان أهمية التجارة الخارجية تتمثل في توفير العملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي نجد ان جهود المخططين تتركز في تنمية قطاعات التصدير التي لها أهمية خاصة في توفير النقد الاجنبي .فانتهجت الدولة سياسات هادفة لتشجيع وتقوية القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الاسواق الخارجية .

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات في الاقتصاد السوداني نظرا لمساهمته بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي 49.8 عام 1999 م.

وينقسم الانتاج الزراعي الى نباتي وحيواني ,ومن اهم المحاصيل الزراعية (القطن, والسمسم ,الصمغ العربي والذرة).

أثبتت التجارب أن تطبيق استتراجية النمو القائم على التصدير (ELG) لها دور فعال وناجح وتزيد فعالية هذه الاستراتيجيه في حالة الدوله التي تواجه طلب اجنبي اكثر مرونه ولديها ميزه نسبيه طويله الاجل وبالتالي نجد ان المملكه العربيه السعوديه تتمتع بهذه الشروط بصوره اكثر من السودان وبالتالي يمكن تطبيقها بنجاح اكثر .

كما ان السودان يمكن له ان يحصل على ميزه نسبيه في انتاج المحاصيل الزراعيه اذا التزم بالجو ده والمواصفات الدوليه خاصة في انتاج الصمغ العربي والسمسم وتستطيع ان تنافس بها في السوق الدولي بتكلفه اقل وجوده عاليه

3/ سناء ابراهيم محمد_ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _ 2007 دور الصادرات السودانية الغير نفطية في تنمية الإقتصاد القومي خلال الفترة من 1995-2005 (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفيه والماليه)

هدف البحث الى إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولیه في دعم التنميه الاقتصاديه والتعرف على اسباب تراجع دور الصادرات غير البترولیه في الاقتصاد السوداني والاتجاه للاعتماد كليا على الصادرات البترولیه ومعرفة مخاطر التمويل والخدمات التى تقدمها شركات التأمين للتقليل من تلك المخاطر وتسليط الضوء على المشاكل التى تواجه المصدرين ومحاولة الوصول الى حلول لتلك المشاكل.تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي .

خلص البحث لعدة نتائج أبرزها تعاني الدول الناميه من مشاكل واضحه في حصولها علي التمويل اللازم لتطوير عمليات التجاره الخارجيه وذلك نسبة لارتفاع نسبة المخاطر في تلك الدول.

أدت السياسات التي اتبعت بعد التحرير والتى هدفت الى تشجيع الصادر وتوسيع قاعدته مع تحديد سعر صرف واقعي ومحدد ازاء تكاليف الانتاج والتصدير اضافه الى نجاح سياسة التجنيب المطبقه منذ مايو 2005 ومن اهم السلع التى تأثرت بسياسة التجنيب اللحوم(من ناحية زيادة الكميات) ,الصادرات الصناعيه,الابقار والخضر والفاكهه .

أدى تنازل بنك السودان المركزي عن نصيبه في حصيلة الصادر لصالح البنوك التجاريه والمصدرين الى تمويل بعض السلع الاستراتيجيه اضافه لفك الاختناقات عن بعض السلع وزيادة صادراتها وان البيانات والمعلومات تشكل احد الحلقات المفقوده في نشاط الصادر الحالي

تتلخص اهم مشاكل الصادرات السودانيه غير النفطيه في عدم وجود البنيه التحتيه اللازمه لقيام مشروعات الانتاج الموجهه نحو الصادر وعدم ثبات السياسات الخاصه بسعر الصرف

يواجه قطاع الصادر ضعف في نوعية المصدرين من حيث الكفاءه المعلوماتيه والاداريه .

في بحث الدكتور عبد الحفيظ نجده قد قدم تحليل للصادرات غير البترولية (الصناعيه)و أثرها على النمو في السعوديه وكيف يمكن التعويل عليها معتمدا على المنهج التحليلي اما في هذا البحث سنقوم بتحليل الصادرات غير البترولية زراعية وصناعيه ومعدنية ومستخدمين المنهج التحليلي القياسي .

في بحث الدكتوره ثريا فقد تمت مقارنه بين الصادرات السعوديه والصادرات السودانيه وخلص الى ان انفتاح السعوديه على العالم الخارجي سهل من انسياب صادراتها للخارج مقارنه بالسودان .وأن

القطاع الصناعي مهم جدا فتصدير الصناعات بجوده وتقنيه عاليه أفضل من تصدير مواد خام كما في السودان تتفق الدراسه مع بحث الدكتوره في أن القطاع الصناعي مهم وتصدير الصناعات أفضل من تصدير المواد الخام بالإضافة الى القطاعات الأخرى كالثروة الحيوانية والسلع المعدنية.

في بحث الأستاذه سناء ابراهيم إستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي وخلصت البحث الى أن اهم مشاكل الصادرات السودانيه غير النفطيه تتركز في عدم وجود البنيه التحتيه اللازمه لقيام مشروعات الانتاج الموجهه نحو الصادر وعدم ثبات السياسات الخاصه بسعر الصرف تتفق الدراسه الحاليه معها في بعض الأهداف غير أنها تناولت دور الصادرات غير البترولیه على الإقتصاد القومي أما هذه البحثتناولت اثر ها على الناتج المحلي الإجمالي وتم إستخدام المنهج التحليلي القياسي

كما ان الدراسات السابقه لم تتناول العقد الأخير للصادرات غير البترولیه حيث يغطي هذا البحث حتي العام 2014 كما تناول اثر إنفصال الجنوب على الصادرات الكلية.

تناولت الدراسات السابقه أيضاً أثر الإنفتاح الخارجي على النمو كمتغير أساسي بينما سنأخذ في بحثنا هذا الصادرات غير البترولیه وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي , كما إستخدمت الدراستين الاوليتين المنهج التحليلي الوصفي في تحليل ووصف اهم التطورات والجوانب الهامه ذات العلاقه بالصادرات غير البترولیه والنمو الاقتصادي بينما في هذا البحث سنضيف المنهج الوصفي الاحصائي والمنهج القياسي .

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني : ماهية الصادرات الغير بترولية .

المبحث الأول

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة

يعتبر قيمة الناتج المحلي(أو القومي) من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأي اقتصاد في العالم يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأدوات الكهربائية، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة، وعندما نقوم بإعطاء قيمة نقدية لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة فإن مجموعة هذه القيم هي التي يعبر عنها بالناتج المحلي[1].

ويمثل الناتج المحليتدفقاً (Flow) لأنه يعبر عن ما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وزيادة حجم الناتج المحلي من سنة لأخرى يعني زيادة ما ينتجه الإقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع مما يزيد من دخولهم فيزيد إستهلاكهم ويزيد الإستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا . والعكس صحيح ، فعندما يعجز إقتصاد ما عن زيادة ما ينتجه من سلع وخدمات من سنة لأخرى فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العملوإنخفاض الدخول وحدوث ركود في المجتمع[2]

1) (الفصل-الثاني-الناتج-المحلي-الإجمالي-مفاهيم-وطرق- القياس/site.iugaza.edu.ps)

2) المرجع السابق

تبرز أهمية حساب الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي في التزويد بمؤشر هام وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج (الدخل) والذى نحصل علية عن طريق قسمة لناتج المحلي الإجمالي (او القومي) على عدد سكان الدولة. ويعتبر هذا المؤشر أكثر المعاييراستخداماً وأكثرهاتقدماً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. وعند أغلب الإقتصادين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عادة يعبر عن النمو الإقتصادي فبعد الحرب العالميه الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين والساسه ويسيطر على اهتمامهم, ومن ثم بدأ الإهتمام بدور السياسات الاقتصاديه ومنها دور السياسه النقديه في النمو الاقتصادي وفي الخمسينيات أصبح النمو الإقتصادي من أهداف السياسه الإقتصاديه بصفه عامه والسياسه النقديه بصفه خاصه [1]

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

هو القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة .ومن خلال التعريف السابق يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن القيمة النقدية(السوقية) وهذا يعني أن قيمة السلع والخدمات يتم تقديرها بالنقود على أساس الأسعار السائدة خلال فترة التقديروحسابياً فإن

الناتج المحلـي = الكميات المنتجة من السلع والخدمات × أسعارها.

يحتوي التعريف كذلك على كلمة في اقتصاد ما وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم احتسابه في رقعة جغرافية بعينها تم الاعتراف بها ككيان دولي مستقل سمي دولة , لها اقتصادها المستقل، ويندرج ضمن هذا السياق أن انتاج العامل غير السوداني الذي يعمل في السودان كعامل وافد يندرج إنتاجه ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسودان، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمر

1) صالح مفتاح -النقود والسياسه النقديه (المفهوم –الاهداف –الادوات)- (القاهره , دار الفجر للنشر والتوزيع , 2005) ص 139

السوداني الذي يمتلكمصنعاً في دولة أخرى فإن إنتاج ذلك المصنع يدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة[1] .

خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة (وقد اعتادت الدول أن تحسب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة تبدأ من 1/1 وتنتهي في12/31 وفي دول تبدأ من 1/7 وتنتهي في 6/30)وأحياناً تقوم الدولة خلال السنة باحتساب الناتج المحلي على أساس ربع سنوي أو شهري لأغراض المقارنة والقياس.

الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي (Nominal And Real GDP)

الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) (Nominal GDP) هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام. وهو يساوي

$$GDP = Q.P$$

وعلى ذلك فإذا زاد الناتج المحلي الاسمي من 200مليون جنيه في عام 2008 إلى 400 مليون جنيه في عام 2009 بالرغم من ثبات كميات السلع النهائية والخدمات في هاتين السنتين فإن ذلك يرجع إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)

ومن أجل معرفة قيمة الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) لا بد أن نلغي أثر ارتفاع الأسعار.

و هذا يعني عدم وجود زيادة حقيقة في الإنتاج.

الرقم القياسي للأسعار(مخفض الناتج المحلي)

هو رقم قياسي مرجح للأسعار يهتم برصد التغيرات في أسعار كافة السلع و الخدمات الداخلة في حسابات الناتج المحلي، و هناك عدة طرق إحصائية يمكن من خلالها استخراج الرقم القياسي

1) محاضرات في الإقتصاد الكلي- صندوق النقد الدولي2008

للأسعار, و يعتبر الناتج المحلي الحقيقي و ليس الإسمي هو المؤشر على مدى التقدم و الرفاهية الإقتصادية في الدولة، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الحقيقي هو زيادة القوة الشرائية للمجتمع و هذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية، أما الزيادة في الناتج المحلي الإسمي فلا تعني بالضرورة زيادة التقدم والرفاهية الإقتصادية؛ لأن هذه الزيادة قد تكون ناتجة عن إرتفاع الأسعار و ليس عن زيادة حجم الإنتاج. ويعتبر إجمالي الناتج المحلي للفرهؤشر ً ا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياس ً ا لدخل الفرد [1] .

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة(كل ما يتم إنتاجهمحلياً).

الناتج القومي الإجمالي :(GNP) القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

بمعنى أخر يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذ ا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم. فمثلا، النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في الصينسيُدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة

1) محاضرات في الإقتصاد الكلي- صندوق النقد الدولي2008

على ضوء هذا الفرق بين إجمالي الناتج المحليوا إجمالي الناتج القومي نلاحظ أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تخرج من الدولة المعينة لدول العالم الخارجي وهناك عوائد لعناصر الإنتاج تدخل إلى الدولة من دول العالم الخارجي كعوائد السودانين العاملين في دول الخليج والتي تدخل ضمن حسابات الناتج القومي السوداني والفرق بين ما يخرج من المجتمع وما يدخل إليه يسمى بصافي عوائد الإنتاج الخارجية.

أي أن إجمالي الناتج القومي = إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية .

أو صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = إجمالي الناتج القومي – إجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثاني

مفهوم الصادرات

ماهية التجارة الخارجية

حركة التبادل التجاري بدات بمفهوم بسيط " المقايضة " بدون تعقيد في وسائل تنفيذة ووصلت الي مفهوم اكثر تعقيدا من حيث وسائل التنفيذ والظروف التي تحكم العمل على هذا الاساس

تقع حركة التبادل التجاري الدولي في اطار العلاقات التبادلية في جميع اوجه الانشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية والتي بلاشك تخضع لانظمة سياسية واجتماعية وثقافية متشابكة .

تعتبر التجارة الخارجية إحدي القطاعات الإقتصادية الهامة في السودان وتزداد أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي لحاجة السودان الي استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة للتنمية فضلا عن بعض السلع الأساسية ، كما يعتبر قطاع الصادر موردا هاما للحصول علي العملات الأجنبية .

إن إنتقال السلع والخدمات عبر الدول المختلفة والذي يمثل أساس التجارة الدولية لا يمكن أن يتم إلا إذا توفر العائد نتيجة المشاركة فيها .

وضعت نظريات التجار ة الدولية في منتصف القرن السادس عشر وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أساس التبادل التجاري الدولي الذى يفيد كلا من الطرفين .

إن التبادل الدولي بين مختلف الدول يتخذ صورا عديده تتضمن إنتقال الأشخاص والأموال والسلع والخدمات, ومن هذه المبادلات تتكون العلاقات الإقتصاديه الدوليه .وكما هو معلوم , فإن كل دوله

تسعى لأن تتبادل مع الخارج , وأن تضمن تسوية مبادلاتها الدوليه . كما تهتم في الوقت نفسه بأن تكون حقوقها متساويه على الأقل مع ديونها . [1]

فالتصدير هو بيع المنتجات من دولة لأخرى، وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة.

يعتبر التصدير مصدر هام للدخل للدول بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وهو مؤشر على جودة الصناعة والزراعة في تلك الدول.

يتطلب التصدير أن تتماشى المنتجات مع المعايير التي تضمن مستوى معين من الجودة التي تسمح بقبول المنتج في السوق المصدر اليه.

ماهية الصادرات الغير بترولية

هي السلع والخدمات الوطنية التي يتم بيعها للدول الاخرى عدا البترول ومنتجاتة وتشمل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والمعدنية .

1) رعد حسن الصرن - أساسيات التجارة الدولية المعاصرة –(بيروت , دار الرضا للنشر ,2000) ص 150

الفصـل الثالث

المبحث الأول : سياسات ووضع الصادرات السودانية.

المبحث الثاني : الناتج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الثالث : هيكل الصادرات السودانيه.

(1) القطاع الزراعي

أ- سلع زراعية

ب- ثروه حيوانية

(2) السلع الصناعية

(3) السلع المعدنية

المبحث الأول

سياسات ووضع الصادرات السودانية

1- سياسات الصادر في الفترة ما قبل سياسة التحرير الاقتصادي :

في الفترة ما قبل سياسة التحرير الاقتصادي أصدرت إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان مجموعة من المنشورات هدفت لزيادة حصيلة الصادرات وضمان وصول حصيلة الصادرات إلي داخل البلاد واستغلالها بالصورة المثلى بجلب مدخلات إنتاج ضمن سياسة التجنيب ، في هذا الشأن اتخذت مجموعة من التدابير شملت الجوانب التالية:

أولا: سعر الصرف

تميزت الفتره ما قبل التحرير بتعدد أسعار الصرف. وقد تلاحظ في هذه الفترة أن السلطات لم تركز علي سياسة تخفيض سعر الصرف كعامل هام لزيادة الصادرات بدليل أنه وفي أغلب الأحيان كان الصادر كله وجزء منه بالسعر الرسمي وهو السعر الأقل مما يعني فرض ضريبة ضمنيه علي المصدر وقد دفعت هذه السياسة بالمصدر إلى عدم تحويل كامل حصيلته للبلاد تجنبا للخسارة . ولتعويض المصدر عن خسارته في سعر الصرف ظهرت الحاجة إلى سياسة التجنيب . [1]

ثانيا : التجنيب

في يونيو 1990م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي لعام 1979م وخاصة في الفصل الخاص بالتجنيب فورد في اللائحة الأتي :

1) اسماعيل الخليفة سليمان واخرون - لجنة دراسة تنمية الصادرات السودانية غير النفطية - مركز دراسات المستقبل (دراسة غير منشورة , الخرطوم,2003م) ص 92-94.

يجوز لاى مصدر الحصول علي نسبة من حصيلة الصادر ات حسب ما يحددها بنك السودان من وقت لأخر .

- يحتفظ المصدر بحصيلة الصادر المجنبة بالفقرة الأولى في حساب خاص بالعملات الحرة في احد البنوك المعتمدة وتستخدم في استيراد السلع التي يحددها بنك السودان وفي حالة عدم الاستخدام خلال الفترة المحددة يجوز لبنك السودان شراء الحصيلة ودفع المقابل بالعملة المحلية .

- كانت حسابات التجنيب بالنسبة للمصدر في هذه الفترة مقيدة بإستيراد مدخلات الإنتاج الخاصة وتطوير صناعة سلع الصادر[1]

2- سياسات الصادر بعد التحرير الأقتصادى :

في فبراير 1992م أعلنت الدولة إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادي وهذه السياسة تعني في المقام الأول أن السوق هو المحرك الأساسي للموارد الاقتصادية لمواجهة احتياجات المستهلكين وتعظيم العائد على الاستثمارات وهذا الأمر سيؤدى بدوره إلي تحقيق اعلي درجة من الكفاءة للاقتصاد السوداني.

فالقطاع الخاص والذي يعمل بهدف تعظيم العائد علي الإستثمار يحاول إستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية وخاصة في ظل السوق التنافسية ، و تعتمد سياسة التحرير الاقتصادي على حركة الأسعار هبوطاً وارتفاعاً كمؤشر لندرة السلع ومن أهم سياسات التحرير الاقتصادي هي إلغاء الدعم للسلع الاستهلاكية ، وذلك لان الدعم لا يأتي من مصادر حقيقية وا ٍنما يأتي من الاستدانة من السلطة

1) المرجع السابق - ص94,97

النقدية (البنك المركزي) وهذا يعنى الزيادة في عرض النقود والتي تنعكس سلبا علي معدلات التضخم، لان هذه الزيادة لا تصاحبها زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات

سياسة سعر الصرف

بعد الأخذ لسنوات طويلة بنظام تعدد أسعار الصرف ، ادخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م وتم إلغاء النظام الذي يعتمد علي سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة لسوق التجنيب . وانتقلت جميع عمليات النقد الاجنبي في السودان الي السعر الموحد والذي حدد ب 90 جنية سوداني للدولار. وقد اعتبر هذا الإجراء عنصر أساسيا لتحسين فعالية الصرف الأجنبي يتفق مع جهود تحسين الأداء المالى والإقتصادى وفي العام 1999-2002 اتبعت سياسة سعر صرف ثابت حيث كان البنك المركزي يستهدف سعر الصرف لتحقيق الإستقرار الإقتصادي كما تم وضع ألية السعر التأشيري لتحديد سعر الصر ف

وفي الفترة ما بين عام 2003-2008 تم التعويم المدار حيث يقوم على نطاقات السعر التأشيري وحتى تاريخه.

سياسة الصادر

منذ عام 1992م وحتى منتصف عام 1997م فرضت ضريبة الصادر علي جميع السلع (عدا صادر الإتفاقيات الثنائية والمقايضة) وأجريت عدة تعديلات علي هذه الضريبة خلال فترة وجيزه ، حيث بلغ عدد المرات التي عدلت فيها ضريبة الصادر ثلاث مرات خلال شهر فبراير من عام 1992م فقط. وقد كان الاتجاه لعام هو تخفيض الضريبة حتى اصبحت تمثل 10% من صادرات الصمغ العربي

والقطن و5% من صادرات السلع الاخرى . وقد اعفيت صادرات الذرة ولحوم الاغنام من ضريبة الصادر وذلك لتشجيع تصديرها.

ولتشجيع الصادر وضمان توريد حصيلة كل الصادرات للبلاد فقد تم تحديد أسعار دنيا للصادرات بحيث يتم تغيرها دوريا حسب أسعار السوق العالمية وتشارك فى تحديد الاسعار الدنيا مجالس تسويق السلع فيما يعرف بمجالس الصادر.

في هذه الفترة تم حظر تصدير بعض السلع مثل الجلود لتشجيع صناعة الجلود كما رفع الحظر عن تصدير بعض السلع مثل الذرة , الدخن , امباز بذرة القطن, ردة القمح كما استثنيت صادرات جلود الزواحف والجلود شبة المصنعه من حظر تصدير الجلود. [1]

وقد اتجهت سياسة الصادر منذ انتهاج سياسة التحرير الإقتصادي الي زيادة نصيب البنوك والمصدرين من حصيلة الصادر وتقليل نصيب بنك السودان حيث إنخفض نصيب بنك السودان من حصيلة الصادرات (عدا القطن والصمغ العربي) من80% في عام1994م الي 25% في مايو 1997م. وتوريد حصيلة صادرات القطن والصمغ العربي الخام والمصنع بنسبة 95% لصالح بنك السودان . كذلك شهدت هذه الفتره إنتهاج سياسة التجنيب بنسب معينة من حصيلة بعض السلع لصالح المصدرين.

كذلك فقد اعطي المصدر فترة 45 يوما لاستجلاب حصيلة الصادر ، وفى حالة فشلة فى استجلاب حصيلة الصادر خلال لمدة المقررة يتم التصرف فى الحصيلة

1) المرجع السابق ص 100

سياسة التخصيص :

التخصيص يعنى ، تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبي الناتج من العملية التصديرية لمقابلة مدفوعات محددة أو سداد التزامات بعينها تخص بنك السودان أو المصدر أو أي جهة ثالثة حسب تصديق بنك السودان؛ فإذا كان التجنيب يعنى الإحتفاظ بجزء من حصيلة الصادر لصالح المصدر فإن التخصيص يعنى الإحتفاظ بالحصيلة طرف البنك لصالح الالتزام الذي يحدده بنك السودان. وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيب التي ألغيت بعد إعلان سياسات التحرير الإقتصادى في فبراير 1992م.

ولتخفيف الضغط على موارد بنك السودان الشحيحة خاصة في مجال إستيراد السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح. تم السماح بتخصيص حصيلة الصادر بكاملها لصالح المصدر نظير التزامه بإستيراد سلع معينة، وبنهاية العام 1997 الغُيت كآفة تلك الإجراءآت، ومنح المصدر الحرية في إستخدام حصيلة النقد الأجنبي، بينما يقتصر في إستخدامها عند الإستيراد علي توجيهات وقرارات وزارة التجارة الخارجية.

لقد ساعدت سياسة التخصيص في توفير موارد لإستيراد السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح والسكر ومدخلات إنتاج زراعية ومعدات إنتاج وسيطة إضافة إلى تخصيص صادر لسداد بعض الديون الخارجية.

ومن مميزات التخصيص أنه يرشد إستخدام النقد الأجنبي وينظم بنود الإستيراد حسب الأسبقيات ، عكس التجنيب والذي بالرغم من أنه يوفر موارد عن طريق زيادة عائدات الصادر ، إلا أن الإستخدام متروك للمصدر والذي قد تتضارب أولوياته مع أسبقيات الدولة .

وفى مجال الصادر فقد ساعد التخصيص على زيادة صادرات السمسم والذي يعانى من الإختناقات ومن تدنى الأسعار، فقد حقق السمسم نسبة مساهمة بلغت 22.8% محتلاً موقع الصدارة في عام 1996م. كما ساعد علي زيادة صادرات الضأن، إضافة إلى توفير تمويل للصادر بالعملة المحلية، مما يساعد في حل مشكلة تمويل قطاع الصادر .

ومن مشاكل التخصيص، أنه أدى إلى رفع أسعار بعض السلع محلياً كسلعة الضأن نتيجة للمضاربات في الأسواق المحلية وا لى خلق تشوهات في الأسعار الخارجية، إضافة الى أن المصدرين يتحايلون في تقدير القيمة الفعلية لصادراتهم (Under-invoicing) مما يؤدى الى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد، وبالتالي عدم إستجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد .

في الاعوام ما بين 1999-2002 كانت السياسه العامه لإستخدام حصيلة الصادر

- استرداد الحصيلة في فترة أقصاها شهرين من تاريخ الشحن .
- السماح للمصدر بالإحتفاظ بكامل حصيلة الصادر على أن تستخدم لأغراض الإستيراد , المدفوعات غير المنظوره,البيع لمستوردين اخرين ,البيع للبنوك التجاريه وشركات الصرافه .
- السماح لشركات الصرافة بشراء حصائل الصادر على ان تستخدم لأغراض الإستيراد .

أما في الأعوام من 2003 – 2008 تم السماح بالإحتفاظ بحصيلة الصادرات بنسبة 100% بما في ذلك سلغتي القطن والصمغ العربي . كما تم السماح بإستخدام حصيلة الصادر لكافة الأغراض عدا التحويلات النظيفة والبيع أو الإضافة للحسابات الحرة.

ومنذ العام 2009 فحصائل الصادر الممولة بواسطة المصرف يتم بيعها للمصرف الممول فقط.

- وحصائل الصادر المنفذه من مصادر تمويل أخرى تباع للمصارف الأخرى أو لأغراض الإستيراد فقط.
- عدم السماح لشركات الصرافة شراء حصائل الصادر .
- ألية تحفيز الصادر .
- تعديل فترة استرداد الحصيلة لتصبح ثلاثة شهور للدفع الأجل وشهر واحد لإعتمادات الإطلاع والدفع ضد المستندات بحد أقصى من تاريخ الشحن . وفي حالة استرداد الحصيلة بعد الفترة المحددة يتم شراؤها لصالح المصرف المنفذ للعملية .
- حظر بيع حصائل الصادر لمستوردين أخرين .
- إستخدام حصيلة الصادر في : تنفيذ عمليات إستيراد لصاحب الحصيلة فقط وعدم بيعها لمستوردين أخرين ,البيع لصالح المصارف .
- إستخدام الحصيلة خلال شهر واحد من تاريخ إضافتها لحساب البنك بالخارج .
- السماح للشركات المنتجة للذهب بإستخدام حصيلة صادر الذهب لأغراض نشاطها .

وضع الصادرات السودانيه :

يتمييز السودان بأنه دوله واسعه متعددة الموارد سواء زراعية , حيوانية , أومعدنية ومؤخرا كان لتصدير اللبترول دور كبير وفعال في نمو البلادو السودان كغيره من الدول الناميه تتمييز صادراتة بكونها مواد خام اكثر من كونها مواد مصنعة مما يجعل شروط التبادل التجاري لغير صالحها .

وتلعب الصادرات في الدول النامية دور كبير في النمو الإقتصادي وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق توفير العديد من العملات الصعبة التي ترفد إلى الميزان التجاري الذي يمثل جزء من المدفوعات وخلاصة القول

إن أهمية التجارة الخارجية تتعدي تبادل السلع والخدمات بما تعني أيضا تبادل الخبرات والتكنولوجيا وتبادل عنصر العمل وانتقال رؤوس الأموال والإستثمارات أي أن التبادل يمثل جملة العلاقات الإقتصادية الشاملة التي تحتاجها الدول وتحقق من خلالها مكاسب وا يجابيات تعود بالنفع والفائدة علي اقتصاد ورفاهية مجتمعها.

يشكل القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعجلة النمو الإقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من الإسهامات المقدره للقطاع الزراعي إلا أن الصادرات الزراعيه لم تشهد اي طفرات تذكر وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ البدء في تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي والتى هدفت في الأساس الى تحريك جمود الاقتصاد السوداني عبر النهوض بالقطاع الزراعي وخاصة الصادرات الزراعيه منها [1]. ولم تشهد الفترة التى تلت إستغلال النفط اي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات مما قد يشير الى أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي .فالاعتماد الكامل على موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الاقتصاد الوطني الى هزات وأزمات إقتصادية حادة وغير مأمونة العواقب بسبب التذبذب والتقلبات التى تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدورية المعتادة في أسواق النفط دولياً[2], بالاضافه الى ذلك يلاحظ ان السودان قد فقد جزءأ من نصيبه في السوق العالمي لبعض السلع مثل الصمغ العربي والسمسم والكركدي وذلك لمشاكل في الإنتاج والتسويق على وجه الخصوص .

تعتمد معظم الصادرات السودانيه على مدخلات إنتاج مستورده بالعملات الأجنبيه كالبترول ,الإسبيرات ,الكيماويات ,المبيدات, المخصبات ,الأليات,الأدوات والحاصدات ومدخلات إنتاج أخرى كثيره وا رتفاع

1) عبدالحميد الياس سليمان –واقع الصادرات غير البترولية السودانيه (الخرطوم , مجلة المصرفي العدد الرابع والأربعون , 2007)
2)عبدالوهاب عثمان شيخ موسى- منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان (الخرطوم- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2001) ص466

أسعار الصرف يؤدي الى إرتفاع تكاليف الإنتاج مما يقلل من ربحية وتنافسية الصادرات في السوق العالمي [1].

اداء الصادرات والواردات :

شهدت الفتره من العام 1995 -1999 تذبذب بسيط في قيمة الصادرات ولكن منذ العام 2000 حدثت هناك طفرة او زيادة فيها حيث بلغت جملة قيمة الصادرات 1,806.7 مليون دولار مقارنة ب 504.2 مليون دولار في العام 1999 وذلك لتصدير البترول . وأخذت الصادرات في الإرتفاع المستمر. ويرجع السبب الرئيسي الى هذا الإرتفاع الملاحظ في الفترة من 2005- 2010 الى إزدياد مساهمة عائدات النفط في حصيلة الصادرات , فقد كانت مساهمة عائدات النفط عام 2005 تساوي نسبة 86% من إجمالي الصادرات وواصلت الارتفاع الى 89.9% ثم الى 94.8% ثم 95.1% في أعوام 2006 حتى 2008 وانخفضت قليلاً الى 91% في عام 2009[2] خرج البترول من منظومة الصادرات بعد انفصال الجنوب في العام 2011 مما أثر على الصادرات ولكنها عادت للإنتعاش مرة أخرى وذلك لظهور الذهب في تشكيلتها .الجدول رقم (1) يوضح الصادرات والواردات للفترة من 1995- 2014

1) مصطفي محمد عبدالله –سياسات ترقية الصادرات دراسة تجريبية لحالة السودان في الفتره 1984-1997 (الخرطوم ,مجلة المصرفي العدد الخامس عشر , 1998)

2) أحمد مجذوب أحمد علي –الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية(دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000 / 2010)الخرطوم – هيئة الاعمال الفكرية 2013 –ص 136

جدول رقم (1)

جدول يوضح الصادرات والواردات للفتره من 1995-2014

القيمه بملايين الجنيهات السودانية

السنة	الصادرات	الواردات
1995	321.35	684.99
1996	772.98	1,875.02
1997	936.74	2,490.44
1998	1,168.24	3,838.65
1999	1,268.48	3,559.97
2000	4,645.77	3,992.71
2001	4,394.54	5,952.59
2002	5,132.21	6,441.57
2003	6,632.54	7,518.92
2004	9,756.45	10,478.20
2005	11,750.98	16,458.26
2006	12,283.24	17,531.60
2007	17,899.24	17,690.00
2008	24,406.53	19,556.88
2009	19,205.20	22,540.11
2010	28,487.89	25,091.84
2011	25,694.50	24,723.87
2012	12,035.00	32,986.39
2013	22,770.39	47,150.50
2014	24,908.43	52,742.06

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

شكل رقم (1)

شكل يوضح الصادرات والواردات للفتره من 1995-2014

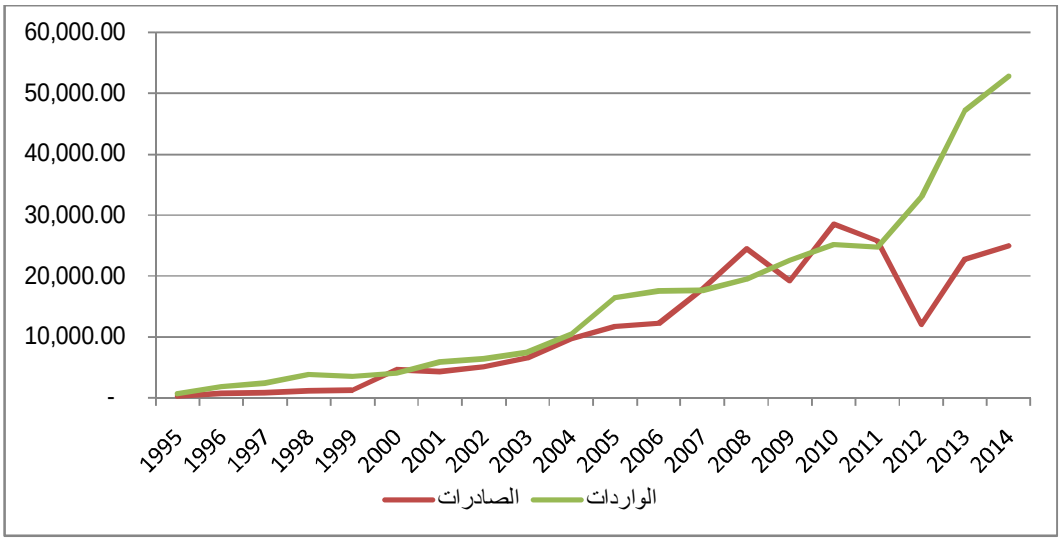

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

نلاحظ من الشكل رقم (1) أن :

1- منذ العام 1995 حتى 1998 كان هناك استقرار في قيمة كل من الصادرات والواردات والفارق بينهما.

2- الصادرات والواردات قد بدأت بالإرتفاع منذ العام 1999 وكان ذلك مع تصدير البترول .

3- ظلت الصادرات في الإرتفاع وذلك لتزايد كميات البترول المصدره , وفي العام 2007 و2008 قفزت أسعار البترول بصوره كبيره وترجع الزيادة الى زيادة الأسعار العالميه . فقد تجاوز سعر برميل النفط الى اكثر من مئة دولار .

4- وفي العام 2009 بدأت الأزمه الماليه تلقي بظلالها , وكان لهبوط أسعار البترول ايضا دوره في إنخفاض قيمة الصادرات .فقد وصل سعر البرميل دون 60 دولار .

5- في العام 2010 ظهر الذهب ودخل في منظومة الصادرات وكان لإرتفاع أسعاره أكبر الأثر في صعود الصادرات مرة أخرى .

6- ولكن في العام 2011 كان إنفصال الجنوب , ولأن أغلب حقول النفط هناك فقط خرج من صادرات السودان الجديد أكثر من 75 % منه لذلك نلاحظ الهبوط الحاد في الصادرات .

7-ومنذ العام 2012 كان لظهور الذهب في تشكيلة الصادرات بكميات كبيرة أثرة البالغ في إرتفاع الصادرات مره أخرى وساعد على ذلك إرتفاع اسعاره عالميا .

تدابير واجراءات الصادر السوداني :

تبنت الدوله منذ بداية التسعينات القرن الماضي سياسة الإقتصاد الحر التى إقتضت إجراءات التجارة الخارجيه تصديرا وا ٍستيرادا و نتيجة لهذه السياسة فقد ألغت الدولة التراخيص للتصدير و الاستيراد الذي كانت تمارسه وزارة التجارة الخارجية في الماضي , واستعاضت عن ذلك بأن جعلت الأمر في أيدي التجار المصدرين و المستوردين و المصارف التجارية . و اكتفت الدولة بأن يمد التجار و المصارف التجارية سلطات وزارة التجارة الخارجية و بنك السودان المركزي و سلطات الجمارك بنسخ من الإستمارات و المستندات المصرفية و العقود التجارية التي يتم بموجبها التصدير و الإستيراد بغرض جمع المعلومات للحصر و الإحصاء .

تمويل الصادرات السودانية :

يعتبر التمويل من العوامل الأساسية في حركة الصادرات . و يعتبر توفير آليات التمويل المناسبة و الكافية لإحتياجات الإنتاج لسلع الصادروجودة مواصفاتها و في الأوقات المناسبة من أهم العناصر في حركة الإنتاج والتصدير . الجدول رقم (2) يلقي الضوء على تمويل المصارف لقطاع الصادر في الفتره 1995- 2014

جدول رقم (2)

جدول يوضح تمويل المصارف لقطاع الصادر

القيمة بملايين الجنيهات السودانية

السنة	تمويل الصادر	إجمالي التمويل	نسبة تمويل الصادر من إجمالي التمويل
1995	39,466	145,147	27.2
1996	66,426	339,483	19.6
1997	83,873	415,559	20.2
1998	81,135	473,828	17.1
1999	83,590	487,320	17.2
2000	168,390	948,502	17.8
2001	218,320	1,403,567	15.6
2002	219,704	1,600,199	13.7
2003	275,160	2,160,230	12.7
2004	291,920	2,859,640	10.2
2005	421,140	4,700,250	9.0
2006	338,298	8,376,824	4.0
2007	272,335	11,250,201	2.4
2008	273,847	12,581,809	2.2
2009	365,860	14,984,677	2.4
2010	464,254	17,205,129	2.7
2011	666,217	20,202,045	3.3
2012	850,880	24,815,011	3.4
2013	1,186,519	32,667,278	3.6
2014	1,488,275	40,005,698	3.7

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم البنوك والمؤسسات المالية

الشكل رقم (2)

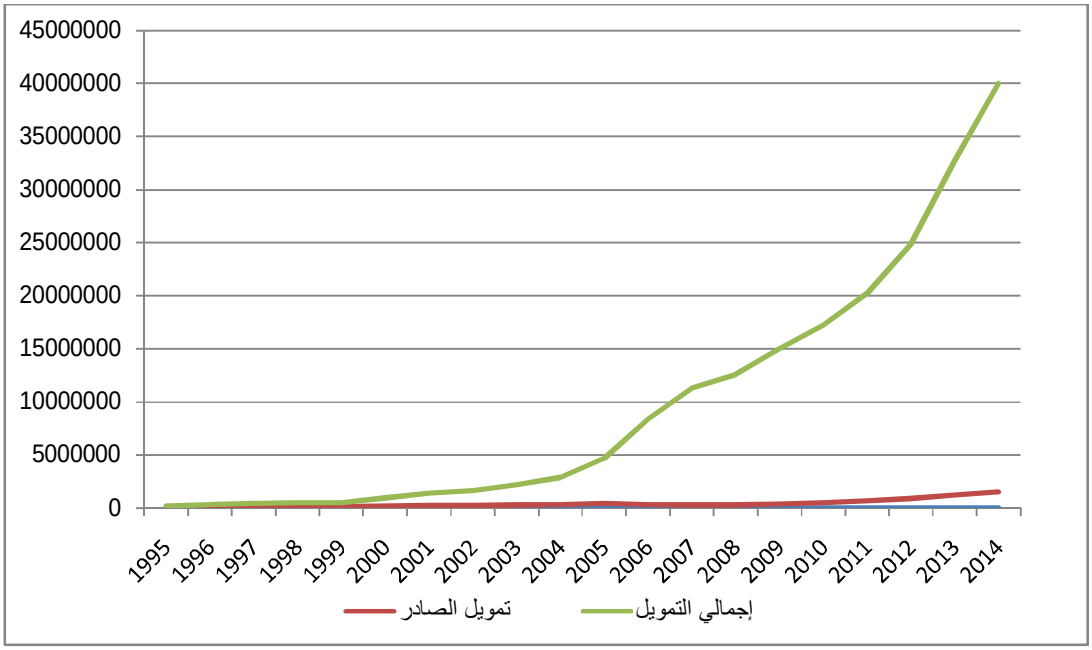

نلاحظ من الشكل رقم (2)الإرتفاع الملحوظ لمجموع التمويل وا ٍرتفاع ايضا تمويل الصادر ولكنه طفيف , فنسبة تمويل الصادر قلت لأن مجموع التمويل في ازدياد كبير جدا ولكنه لم يكن موجه للصادر أوبعباره أخرى لم يحظ تمويل الصادر بجزء كبير من هذا الإرتفاع .

تأمين الصادرات:

إن لمؤسسات تأمين الصادرات دورا رئيسا في تشجيع التصدير وتحفيز المصدرين على مضاعفة جهودهم حيث تضمن لهم إستلام حصيلة صادراتهم من المستوردين في الاسواق الخارجيه . وقد تأسست الوكاله الوطنيه لتأمين وتمويل الصادرات السودانيه لتضطلع بهذا الدور في تنمية وتطوير وترويج الصادرات السودانيه ورفع قدرتها التنافسيه واختراقها للاسواق العالميه وزيادة حجمها وتحصيل عائداتها .

تأسست الوكالة الوطنيه لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانونها الصادر في العام 2005 برأس مال اسمي قدره 60 مليون جنيه ,ويساهم بنك السودان المركزي بنسبة 70 %, ووزارة الماليه بنسبة

24%في رأس المال ,والمتبقي لمساهمة المصارف .بدأ العمل بها في يناير 2006 . وقد انشئت الوكاله ككيان متخصص في تأمين وتمويل الصادرات السودانيه المؤهله [1] , وتتمثل اهم أهدافها في الاتي :

1.تأمين وا ٍعادة تأمين الصادرات السودانيه (عدا البترول والذهب الخام)

2.تقديم التمويل للصادرات .

3.الترويج لفرص الانتاج في قطاع الصادرات .

4.إعداد البحوث والدراسات المتعلقه باللسلع والأسواق الخارجيه .

5.القيام بدور تنسيقي لكافة الجهات المعنيه بالصادرات .

ويمكن تلخيص أهم مشاركات الوكاله في الأتي :

- لجنة تصدير اللحوم والماشية الى ماليزيا .

- لجنة إنشاء شركة مساهمه عامه لقطاع الثروه الحيوانية .

-لجان الصمغ العر بي (لجان الترويج , لجنة بحوث الصمغ العربي).

- المشاركة كعضو في المجلس الإستشاري لوزارتي الثروة الحيوانية والسمكية ووزارة التجارة الخارجية .

- المشاركة كعضو في لجنة تنافسية الصادرات الصناعية ولجنة قطاع الصمغ العربي بوزارة الصناعة .

- المشاركة كعضو في مجلس إدارة الحاضنة التكنولوجية لتطوير صناعة الجلود (وزارة الصناعة)

- المشاركة كعضو في لجنة التسهيلات التجارية بوزارة التجارة الخارجية .

- المشاركه كعضو في اللجنة المشتركة بين وزارتي المعادن والوكاله الوطنية حول تسهيل صادر المعادن

1) التقرير السنوي الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي في السودان

الناتج المحلي الإجمالي :(GDP)

وهو مصطلح اقتصادي ويقصد به إجمالي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالبا سنة. تستخدم ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الاجمالي وهي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل ووفقاً لطريقة القيمة المضافة فإن الناتج المحلي الإجمالي يُعرف بأنه مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطةالإقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة . فيما يعرف وفقاً لطريقة الأنفاق بأنه مجموع الانفاق على شراء السلع والخدمات النتجة في الدولة بغرض الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة . أما طريقة الدخل فتعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم الدخول المتولدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الانتاج السلعي أوالخدمي في الدولة خلال فترة زمنية محددة. ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة في إعداد بيانات الناتج المحلي الاجمالي [1] ويتم احتسابه وفقا للمعادلة الأتية:

إجمالي الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات- الواردات)

$$Y = C+I+G+(X-M)$$

هناك ناتج محلي إجمالي إسمي(بالأسعار الجارية) وناتج محلي إجمالي حقيقي(يكون بأسعار أساس سنه معينة) والفرق بينهما أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي يأخذ التضخم في اعتباره، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم حساب الإنتاج فقط دون حساب اثر التضخم عليه.

1) التقرير السنوي الثاني والخمسون لبنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية) للفترة من 1995-2014

القيمة بملايين الجنيهات السودانية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1995	4,049.7
1996	10,478.1
1997	16,137.4
1998	21,935.9
1999	27,058.8
2000	33,770.6
2001	40,658.6
2002	47,756.1
2003	55,733.8
2004	68,721.4
2005	83,298.0
2006	96,611.5
2007	106,527.0
2008	124,609.1
2009	135,659.0
2010	162,203.9
2011	186,689.9
2012	243,412.8
2013	249,630.2
2014	475,827.7

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء

شكل رقم (3)

شكل يوضح الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1995-2014

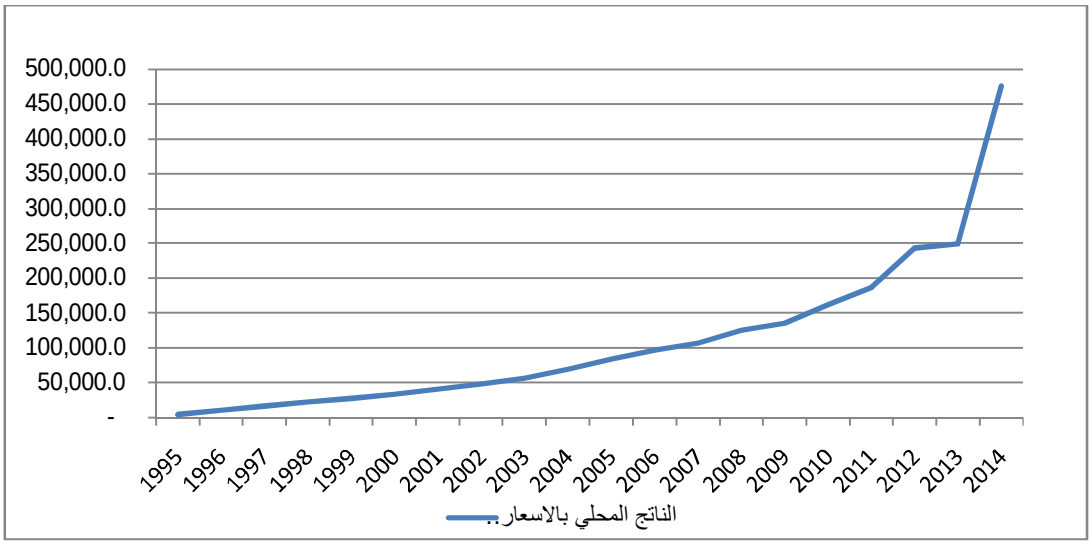

يوضح الشكل رقم (3) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة فمنذ العام 2000 بدأ بالإرتفاع الملحوظ وكان ذلك لتصدير البترول خاصة في الأعوام الاخيرة وكان للذهب أكبر الاثر في ذلك

.

المبحث الثالث

هيكل الصادرات السودانية :

تميز السودان بالموارد الطبيعيه الهائله من سعة المساحه وتنوع الأراضي الغنيه والصالحه للزراعه ووفرة المياه من الأمطار الغزيره والأنهار الجاريه والوديان الموسميه والمياه الجوفيه.هذه الموارد الطبيعيه جعلت السودان واحداً من من أكبر الدول المؤهله للزراعه وا ٍنتاج الغذاء في العالم, وكذلك يتمتع السودان بالموارد التعدينيه والنفطيه فأصبح يصنف من البلاد المنتجه والمصدره للنفط والذهب والمواد التعدينيه .

وا ٍن ظلت معظم هذه الموارد الطبيعيه لفترات طويله عاطله عن الإستغلال الأمثل بسبب الصراعات السياسيه والحروب الداخليه التي حدثت بعد استقلال البلاد إلا أن عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين شهد خطوات جاده ومتسارعه لتوظيف هذه الموارد الامر الذي ادى الى تطور نوعي في الإقتصاد السوداني.وتتكون صادرات السودان الرئيسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد المصنعه ، وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقاته والمعادن و أهمها الذهب. وفيما يلى سنتناول القطاعات المختلفة .

(1) القطاع الزراعي

(أ) الشق النباتي (السلع الزراعية) :

وأهمها القطن ,الصمغ العربي , السمسم ,الفول السوداني والذرة . تاريخياً ، شهد الإقتصاد السوداني إنتاجاً كبيراً لسلعة القطن التي ساهمت بمتوسط نسبة 68% من إجمالي الصادرات خلال الفترة

1960-1970م وذلك تلبية للمصانع البريطانية في ذلك الزمان كمدخلات إنتاج في الصناعات البريطانية وبعد ذلك التاريخ تراجعت نسبة مساهمة صادر القطن إلى أن وصلت إلى 26% خلال الفترة 1990-2002م. ورغم هذا التراجع إلا أنها تسيدت قائمة ترتيب السلع السودانية غير النفطية في محفظة الصادرات السودانية. [1] الجدول رقم (4) يوضح صادر السلع الزراعية

33) – التقرير السنوي لبنك السودان المركزي عام 2002

جدول رقم (4)

جدول يوضح صادر السلع الزراعيه خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات

القيمه بملايين الجنيهات السودانية

العام	السلع الزراعيه (قيمه)	عائد الصادرات غيرالبترولیه	نسبة المساهمة	الجمله الكليه لعائد الصادرات	نسبة المساهمة
1995	189.81	321.35	59.1	321.35	59.1
1996	428.99	772.98	55.5	772.98	55.5
1997	462.53	936.74	49.4	936.74	49.4
1998	515.67	1,168.24	44.1	1,168.24	44.1
1999	660.23	1,268.48	52.0	1,268.48	52.0
2000	704.70	1,172.43	60.1	4,645.77	15.2
2001	558.41	833.11	67.0	4,394.54	12.7
2002	562.63	1,153.98	48.8	5,132.21	11.0
2003	664.66	1,290.07	51.5	6,632.54	10.0
2004	996.27	1,749.14	57.0	9,756.45	10.2
2005	889.28	1,551.40	57.3	11,750.98	7.6
2006	712.73	1,236.36	57.6	12,283.24	5.8
2007	534.29	928.75	57.5	17,899.24	3.0
2008	687.73	1,205.41	57.1	24,406.53	2.8
2009	555.35	2,373.16	23.4	19,205.20	2.9
2010	595.96	4,269.29	14.0	28,487.89	2.1
2011	1,025.00	6,141.45	16.7	25,694.50	4.0
2012	1,254.93	11,119.61	11.3	12,035.00	10.4
2013	4,133.08	14,609.93	28.3	22,770.39	18.2
2014	3,823.67	17,727.88	21.6	24,908.43	15.4

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

الشكل رقم (4)

يوضح تطور صادر السلع الزراعية خلال الفتره من (1995-2014)

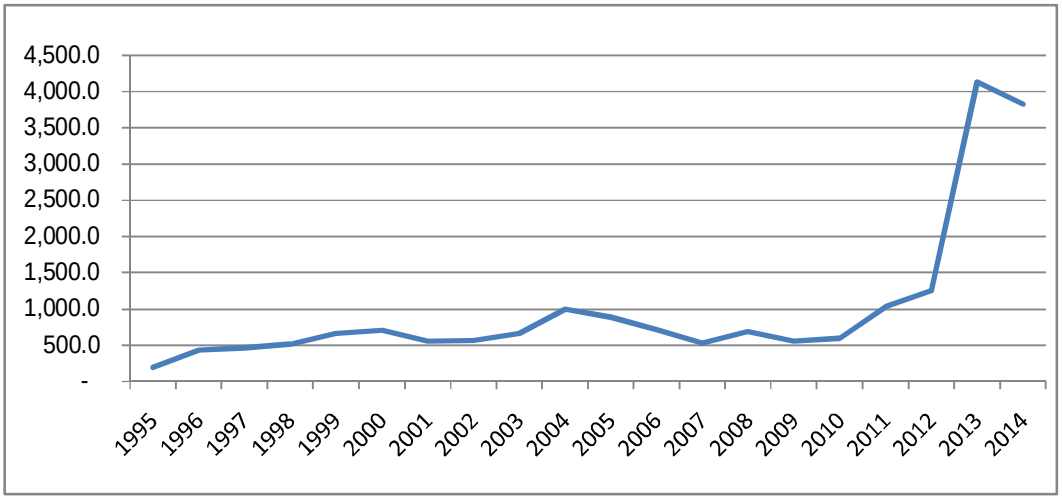

نلاحظ من الجدول رقم(4) الأتي:

(1) أن الأتجاه العام لصادرات السلع الزراعية يوضح أن الزيادة تتم بمعدلات متباطئة .

(2) عائد الصادرات بدون بترول إرتفع تقريبا الى الضعف في عام 2009 وذلك لدخول الذهب منظومة الصادرات.

(3) إرتفعت عائدات الصمغ العربي في العام 2004 بنسبة 50% و يرجع ذلك الى إرتفاع الأسعار العالمية والكميات المطلوبة .ولزيادة الطلب العالمي على الصمغ العربي خاصة دول شرق اسيا بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار العالمية بنسبة 50%إرتفعت العائدات ايضاً في العام 2008

(4) كما سجلت عائدات السمسم أعلى مستويات لها ايضاً في العام 2004 حيث سجل السودان عالميا في ذلك العام " الرائد في صادر السمسم" اذ بلغت نسبة الزيادة في صادر السمسم حوالي 140.1% مقارنة بعام 2003م. . أما في عام 2005م وبالرغم من احتلال السمسم للمركز الاول في الصادرات غير البترولية فقد تراجعت حصيلة صادرات السمسم من 461.3 مليون جنيه عام 2004م

الي 288.9 مليون جنيه عام 2005م بمعدل انخفاض 37% ويعزي ذلك الي انخفاض الكميات المصدرة بجانب التراجع الطفيف في متوسط الاسعار العالمية وزيادة الاستهلاك المحلى ويعزي ذلك الي انخفاض الكميات المصدرة بجانب التراجع الطفيف في متوسط الاسعار العالمية وزيادة الاستهلاك المحلى .

(5) في العام 2008 شهدت أسعار الذرة العالمية إرتفاعا حادا على الرغم من انخفاض الكميات المصدره .

(6) كانت هناك طفره في صادرات السلع الزراعية عام 2013 وذلك للزيادة الكبيرة في صادرات السمسم والذرة والصمغ العربي حيث أرتفع صادر السمسم من 798.9 مليون جنيه الى 2,245.6 مليون جنيه ذلك نسبة لإرتفاع الأسعار العالمية للسمسم و الإقبال الشديد على المحصول السوداني بعد أن إنخفضت الكمية المعروضة في الأسواق العالمية لتلف السمسم في جمهورية الصين الشعبية نسبة للتغيرات المناخية (الإعصار), كما إرتفع صادر الذرة من 50 مليون جنيه الى 370.4 مليون جنيه وصادر الصمغ العربي من 240 مليون جنيه الى 640.7 مليون جنيه بالإضافة للزيادة في بعض السلع الأخرى.

(ب) الشق الحيواني (الثروة الحيــوانية):

السودان من أغني الدول بالثروه الحيوانيه خاصة الضان . شهد صادر الضأن تذبذبا إلا أنه في العام 2001 إنخفض لدرجة الإنعدام وذلك لظهور حمى الوادي المتصدع وقرار حظر استيراد المواشي السودانية بسبب عدم التأكد من خلوها من المرض من قبل المملكة العربية السعودية والتي تعتبر أكبر سوق للصادرات السودانية. وفي العام 2002 عادت للإرتفاع نتيجة لإعادة إنسياب الصادر الى المملكه العربيه السعودية. وفي العام 2008 ظهر مرض الحمي النزفية الذى أدي الى لتقليل الكميات المصدرة ولكنها مالبثت حتى عادت وأرتفعت حتى عام 2012 حيث بلغت نسبة الزيادة 95.1%

مقارنة بالعام 2009 في الجدول رقم (5) يوضح صادر الثروة الحيوانيه خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات

جدول رقم (5)

جدول يوضح صادرالثروه الحيوانيه خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات

القيمه بملايين الجنيهات السودانية

العام	الثروة الحيوانية (قيمة)	عائد الصادرات غيرالبترولية	نسبة مساهمة	الجمله الكليه لعائد الصادرات	نسبة مساهمة
1995	68.64	321.35	21.4	321.35	21.4
1996	172.85	772.98	22.4	772.98	22.4
1997	210.26	936.74	22.4	936.74	22.4
1998	341.79	1,168.24	29.3	1,168.24	29.3
1999	358.69	1,268.48	28.3	1,268.48	28.3
2000	234.48	1,172.43	20.0	4,645.77	5.0
2001	51.59	833.11	6.2	4,394.54	1.2
2002	364.56	1,153.98	31.6	5,132.21	7.1
2003	360.96	1,290.07	28.0	6,632.54	5.4
2004	474.73	1,749.14	27.1	9,756.45	4.9
2005	378.42	1,551.40	24.4	11,750.98	3.2
2006	285.83	1,236.36	23.1	12,283.24	2.3
2007	175.10	928.75	18.9	17,899.24	1.0
2008	105.46	1,205.41	8.7	24,406.53	0.4
2009	481.32	2,373.16	20.3	19,205.20	2.5
2010	483.11	4,269.29	11.3	28,487.89	1.7
2011	913.85	6,141.45	14.9	25,694.50	3.6
2012	1,597.35	11,119.61	14.4	12,035.00	13.3
2013	3,245.13	14,609.93	22.2	22,770.39	14.3
2014	4,905.48	17,727.88	27.7	24,908.43	19.7

شكل رقم (5)

الشكل يوضح تطور صادر الثرو ة الحيوانية خلال الفتره من (1995-2014)

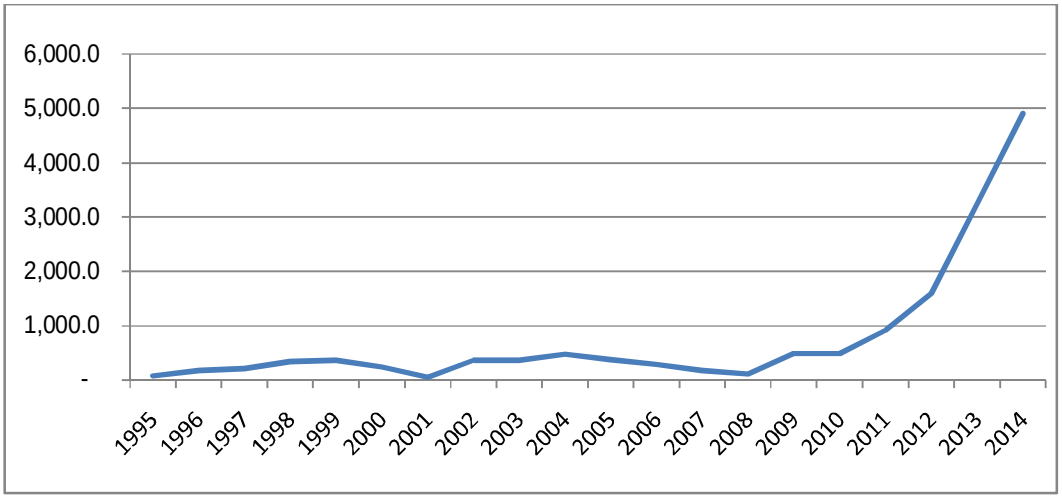

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

نلاحظ من الشكل رقم (5) الاتي :

شهد صادر الضأن تذبذبا إلا أنه في العام 2001 إنخفض لدرجة الإنعدام وذلك لظهور حمى الوادي المتصدع وقرار حظر استيراد المواشي السودانية بسبب عدم التأكد من خلوها من المرض من قبل المملكة العربية السعودية والتي تعتبر أكبر سوق للصادرات السودانية. وفي العام 2002 عادت للإرتفاع نتيجة لإعادة إنسياب الصادر الى المملكه العربيه السعودية. وفي العام 2008 ظهر مرض الحمي النزفية الذى أدي الى لتقليل الكميات المصدرة ولكنها مالبثت حتى عادت وأرتفعت حتى عام 2012 حيث بلغت نسبة الزيادة 95.1% مقارنة بالعام 2009 وذلك لفتح أسواق جديدة في قطر والأمارات وعموما فصادر الثروة الحيوانية في إرتفاع في السنوات الأخيره في فترة التحليل لكونها من ضمن سلع البرنامج الإسعافي

جدول رقم (6)

جدول يوضح صادر القطاع الزراعي بشقية خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات

القيمة بملايين الجنيهات السودانية

العام	القطاع الزراعي (قيمة)	عائد الصادرات غيرالبترولية	نسبة مساهمة	الجمله الكليه لعائد الصادرات	نسبة مساهمة
1995	258.4	321.35	80.41	321.35	80.4
1996	601.8	772.98	77.85	772.98	77.9
1997	672.8	936.74	71.82	936.74	71.8
1998	857.5	1,168.24	73.40	1,168.24	73.4
1999	1,018.9	1,268.48	80.32	1,268.48	80.3
2000	939.2	1,172.43	80.11	4,645.77	20.2
2001	610.0	833.11	73.22	4,394.54	13.9
2002	927.2	1,153.98	80.35	5,132.21	18.1
2003	1,025.6	1,290.07	79.50	6,632.54	15.5
2004	1,471.0	1,749.14	84.10	9,756.45	15.1
2005	1,267.7	1,551.40	81.71	11,750.98	10.8
2006	998.6	1,236.36	80.77	12,283.24	8.1
2007	709.4	928.75	76.38	17,899.24	4.0
2008	793.2	1,205.41	65.80	24,406.53	3.2
2009	1,036.7	2,373.16	43.68	19,205.20	5.4
2010	1,079.1	4,269.29	25.28	28,487.89	3.8
2011	1,938.8	6,141.45	31.57	25,694.50	7.5
2012	2,852.3	11,119.61	25.65	12,035.00	23.7
2013	7,378.2	14,609.93	50.50	22,770.39	32.4
2014	8,729.1	17,727.88	49.24	24,908.43	35.0

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

شكل رقم (6)

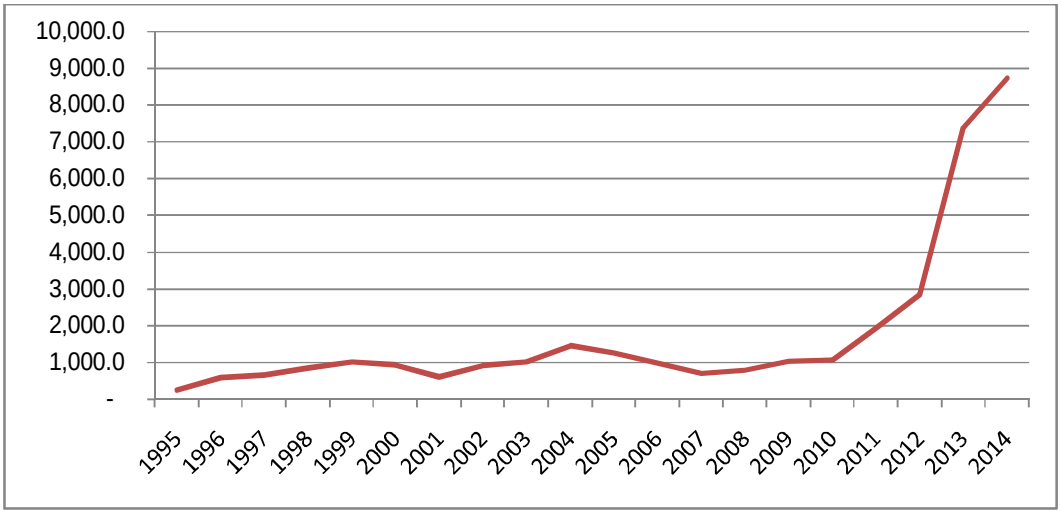

(2) القطاع الصناعي:

أهمها السكر حيث شهد صادر السكر تذبذبا حيث بلغ أعلى قيمة له خلال فترة البحث عام 1998 ثم بدأ بالإنخفاض والإرتفاع حتى وصل لأدني قيمه له عامي 2010 و2012 ويرجع ذلك إلى إنخفاض أنتاج كل من مصنع سكر كنانة بنسبة 9.9%وا ٍنتاج الشركة السودانية للسكر بنسبة 16.5% [1] كما أن نصيب شركات الأستثمار الأجنبية تطلب نصيبها خام لها أو لجهات معينه لذلك تم فتح الإستيراد لسلعة السكروا ٍعفائها من الرسوم الجمركية لقد ساهم إرتفاع أسعار الصرف في السنوات الأخيره في زيادة مدخلات الإنتاج وبالتالي زيادة المنتج محليا فحدثت هناك فجوة بين المحلي والمستورد الذى أصبح سعره أقل من المحلي وهناك خطى لفرض جمارك على المستورد وا ٍعفاء المحلي من الرسوم والجبايات والضرائب لتشجيع الاستهلاك المحلي .في الجدول رقم (7) يوضح تطور قيم صادر السلع الصناعية خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات .

1 - التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2010

جدول رقم (7)

جدول يوضح صادر القطاع الصناعي خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات .

القيمه بملايين الجنيهات السودانية

العام	السلع الصناعية (قيمة)	عائد الصادرات غيرالبترولیه	نسبة المساهمة	الجمله الكليه لعائد الصادرات	نسبة مساهمة
1995	26.3	321.35	8.2	321.35	8.2
1996	73.4	772.98	9.5	772.98	9.5
1997	156.3	936.74	16.7	936.74	16.7
1998	188.6	1,168.24	16.1	1,168.24	16.1
1999	67.3	1,268.48	5.3	1,268.48	5.3
2000	69.6	1,172.43	5.9	4,645.77	1.5
2001	71.7	833.11	8.6	4,394.54	1.6
2002	62.1	1,153.98	5.4	5,132.21	1.2
2003	47.5	1,290.07	3.7	6,632.54	0.7
2004	59.9	1,749.14	3.4	9,756.45	0.6
2005	65.5	1,551.40	4.2	11,750.98	0.6
2006	60.4	1,236.36	4.9	12,283.24	0.5
2007	59.5	928.75	6.4	17,899.24	0.3
2008	79.6	1,205.41	6.6	24,406.53	0.3
2009	48.2	2,373.16	2.0	19,205.20	0.3
2010	46.7	4,269.29	1.1	28,487.89	0.2
2011	86.3	6,141.45	1.4	25,694.50	0.3
2012	78.4	11,119.61	0.7	12,035.00	0.7
2013	1,819.8	14,609.93	12.5	22,770.39	8.0
2014	1,189.4	17,727.88	6.7	24,908.43	4.8

السلع الصناعية تشمل السكر , الزيوت , الإمباز , المولاس والايثانول

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

شكل رقم (7)

الشكل يوضح تطور صادر القطاع الصناعي خلال الفتره من (1995-2014)

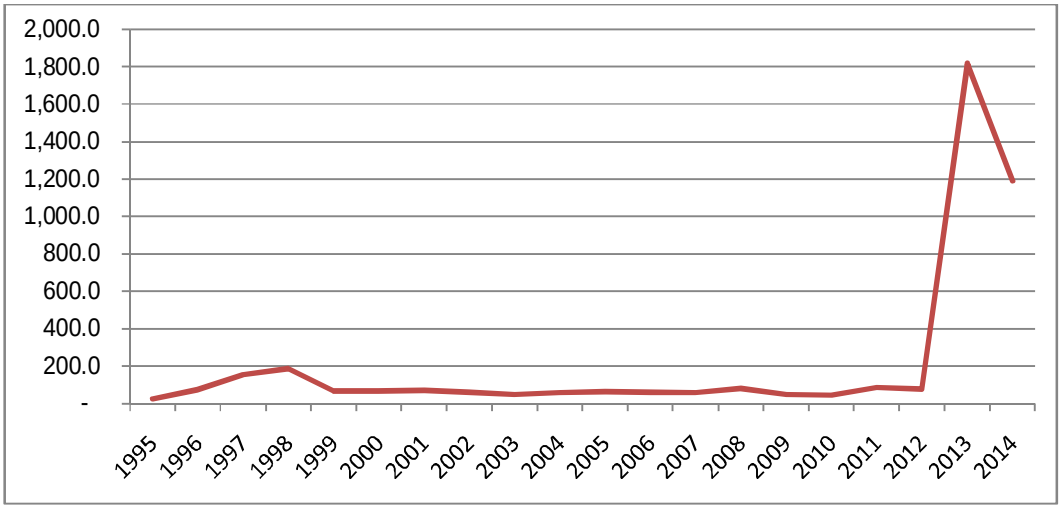

(3) القطاع المعدني:

وأهمها الذهب عرف السودان الذهب في العهود القديمة وأطلق على الجزء الشمالي منه ارض النوبة بمعنى أرض الذهب وقد تم استخراج الذهب منذ العهد الفرعوني والتركي .في الجدول رقم (8) يوضح تطور قيم صادر السلع المعدنية خلال الفترة من (1995-2012) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات .

جدول رقم (8)

جدول يوضح صادر السلع المعدنية خلال الفترة من (1995-2014) ونسبة مساهمته من إجمالي عائد الصادرات

القيمه بملايين الجنيهات السودانية

العام	السلع المعدنية (قيمة)	عائد الصادرات غيرالبترولية	نسبة المساهمة	الجمله الكليه لعائد الصادرات	نسبة المساهمة
1995	36.6	321.35	11.4	321.35	11.4
1996	97.7	772.98	12.6	772.98	12.6
1997	107.7	936.74	11.5	936.74	11.5
1998	122.2	1,168.24	10.5	1,168.24	10.5
1999	182.3	1,268.48	14.4	1,268.48	14.4
2000	163.7	1,172.43	14.0	4,645.77	3.5
2001	151.4	833.11	18.2	4,394.54	3.4
2002	164.7	1,153.98	14.3	5,132.21	3.2
2003	217.0	1,290.07	16.8	6,632.54	3.3
2004	218.2	1,749.14	12.5	9,756.45	2.2
2005	218.3	1,551.40	14.1	11,750.98	1.9
2006	177.4	1,236.36	14.3	12,283.24	1.4
2007	159.9	928.75	17.2	17,899.24	0.9
2008	332.6	1,205.41	27.6	24,406.53	1.4
2009	1,288.3	2,373.16	54.3	19,205.20	6.7
2010	3,143.5	4,269.29	73.6	28,487.89	11.0
2011	4,116.3	6,141.45	67.0	25,694.50	16.0
2012	8,188.9	11,119.61	73.6	12,035.00	68.0
2013	5,353.6	14,609.93	37.0	22,770.39	23.8
2014	7,561.3	17,727.88	44.1	24,908.43	31.4

السلع المعدنية تشمل الذهب ,الخرده(نحاس,رصاص,حديد) والكروم

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء – قسم ميزان المدفوعات

شكل رقم (8)

الشكل يوضح تطور صادر السلع المعدنية خلال الفتره من (1995-2014)

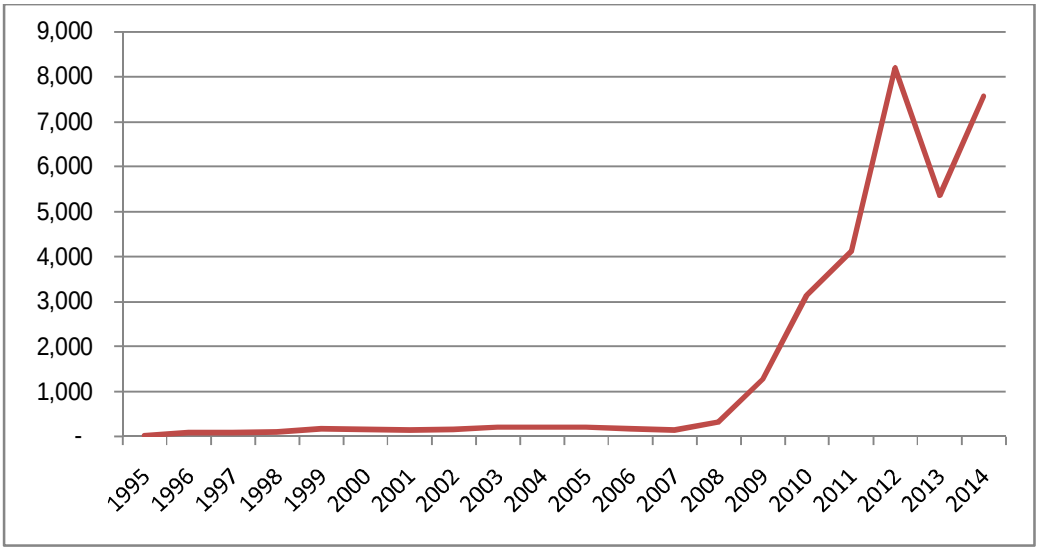

كما نلاحظ من الشكل رقم (8) وجود صادر الذهب منذ بداية فترة التحليل ولكن بنسب ضئيله جدا بالمقارنة مع العام 2012 حيث شهد أعلى إرتفاع له ,فمنذ العام 2009 بدأ صادر الذهب في الإرتفاع فبلغت نسبة الز ياده 72.2 % مقارنة بعام 2008 . واستمر في الإرتفاع نسبة لزيادة الكميات المصدره منه وا ٍرتفاع السعر العالمي للذهب .

خلاصة عامة :-

نلاحظ من المبحث أن القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني يتفوق على بقية القطاعات الأخرى المكونه للصادرات السودانية وأنه لم يكن هناك إنخفاض شديد للقطاعات وانما زيادة حجم العائد الكلي للصادرات بصور ةكبير ة بسبب دخول البترول لمنظومة الصادرات ادى الى ضعف نسبة الصادرات غير البترولية , فعلى سبيل المثال نلاحظ في الجدول رقم (4) صادرات السلع الزراعية في العام 2002 2003 2004 كانت 562.6 و664.7 و 996.3 مليون جنية على التوالي ونسبة

مساهمتها من عائد الصادرات بدون بترول كانت 48.8% ,51.5% و57.0% على التوالي اي انها لم تنخفض بدخول البترول بل بالعكس زادت وحتى نسبتها لعائد الصادرات بدون بترول زادت ولكن عند نسبتها لعائد الصادرات الكلي نجدها في عام 2002 كانت 11%, 10% و10.2% على التوالي. وايضاً نلاحظ ذلك في الجدول رقم (5) الذى يوضح صادر الثروة الحيوانية فقد ارتفعت في الأعوام 2003 و2004 الى 361 و474.7 مليون جنيه على التوالي ونسبة مساهمتها من عائد الصادرات بدون بترول كانت 28% و27% على التوالي أما نسبة مساهمتها من عائد الصادرات الكلي فنجدها 5.4% و4.9% على التوالي وهذا يتفق مع كلام د.عبدالوهاب عثمان المشار اليه في صفحة (43)أنه فعلاً أدى إهمال قطاع الصادرات غير البترولية وعدم النهوض به بسياسات رشيدة الى الوقوع في العلة الهولندية عقب إنفصال الجنوب وخروج البترول من منظومة الصادرات .

الفصـل الرابع

المبحث الأول : توصيف النموذج والنتائج التطبيقية

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

المبحث الأول

توصيف وصياغة النموذج

يعتبر بناء النماذج الإقتصادية من الوسائل الحديثة التى تمكن الوحدات الإقتصادية من التقدير والتنبوء بالمتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمتشابكة خاصة في ظل توفر البيانات والإحصائات , في هذا البحث تم استخدام بر نامج E-VIEWS للتحليل الإحصائي للبيانات وهدف الى اختبار علاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالصادرات وكيف أثر دخول البترول في تركيبة الصادرات في الفتره من 1995م -2014م على الناتج المحلي الإجمالي .كما تبرز أهمية تقدير معادلة اثر الصادرات غير البترولیه علي نمو الناتج المحلي وفهم العلاقة بينه وبين المتغيرات المؤثرة فيه إحصائيا ، في إيجاد معادلة مستقرة لنمو الناتج المحلي تساعد في رسم سياسات للفترات القادمة . إذ يمكن من خلال هذه المعادلة والنتائج المستخرجة منها وضع تنبؤات للمستقبل

توصيف النموذج

لتقدير نموذج انحدار خطي بسيط لدينا بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير البترولية والصادرات البترولية في السودان في الفترة من 1995م -2014م ، والنموذج الذي سوف نقدره ياخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_t = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + e_t}$$

$$GDP_t = \delta + OILEXP_t + NONOIL_t + \varepsilon$$

حيث

(Y) : تمثل الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع

(X_1) : تمثل الصادرات غير البترولية

(X_2) : تمثل الصادرات البترولية

(b_0) : ثابت الانحدار وتمثل مقدار الناتج المحلي الإجمالي الثابت او المبدئي

(b_1) : ميل الانحدار وهي مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي عندما تتغير الصادرات غير البترولية بوحدة واحدة وتسمى الميل الحدي للناتج المحلي الإجمالي ، وحسب النظرية الاقتصادية فان العلاقة بينهما موجبة وهنا نتوقع أن تكون إشارة (b_1) موجبة.

(b_2) تمثل مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغير الصادرات البترولية بوحدة واحدة، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان المتوقع أن تأخذ (b_2) أيضا الإشارة الموجبة، لان ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي

(e_t) تمثل حد خطأ الانحدار ويتضمن اثر العوامل الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (9)

يوضح بيانات متغيرات النموذج

القيم بملايين الجنيهات السودانية

العام	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الصادرات البترولية (OILEXP)	الصادرات غيرالبترولية (NONOIL)
1995	4,049.7	0.0	321.4
1996	10,478.1	0.0	773.0
1997	16,137.4	0.0	936.7
1998	21,935.9	0.0	1,168.2
1999	27,058.8	0.0	1,268.5
2000	33,770.6	3,473.34	1,172.4
2001	40,658.6	3,561.43	833.1
2002	47,756.1	3,978.24	1,154.0
2003	55,733.8	5,342.46	1,290.1
2004	68,721.4	8,007.32	1,749.1
2005	83,298.0	10,199.57	1,551.4
2006	96,611.5	11,046.88	1,236.4
2007	106,527.0	16,970.49	928.7
2008	124,609.1	23,201.11	1,205.4
2009	135,659.0	16,832.04	2,373.2
2010	162,203.9	24,211.27	4,276.6
2011	186,689.9	19,311.48	6,383.0
2012	243,412.8	915.39	11,119.6
2013	249,630.2	8,160.45	14,609.9
2014	475,827.7	7,180.55	17,727.9

اختبار ات السكون :

تختلف المتغيرات من حيث درجة سكونها فهناك متغيرات ساكنة بمستواها (x)وأخرى تصبح ساكنة بفرقها الأول (Δx) أو فرقها الثاني $(\Delta^2 x)$. وقد أوضحت الدراسات الحديثة في الاقتصاد القياسي أن معظم المتغيرات الاقتصادية تعاني مشكلة عدم السكون أي أن وسطها و تباينها

يتغير مع مرور الزمن، وبالتالي لا يمكن استخدامها لتقدير معلمات النموذج قبل معالجة هذه المشكلة، وذلك لأن استخدام المتغيرات في صورتها الأصلية في حالة كونها غير ساكنة سوف تعطي نتائج مضللة تعرف بظاهرة الانحدار الزائف .كما أن اختلاف درجة سكون المتغيرات المستقلة عن درجة سكون المتغير التابع تعني ضعف الدليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد فيما بينها وذلك قد يستدعي استبعادها من النموذج ما لم يكن المتغير المستقل ساكنا بمستواه، وهذه خطوة هامة لتحديد المتغيرات الواجب إدراجها في النموذج من أجل التوصل إلى نتائج أكثر دقة حول طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

ومن أشهر اختبارات السكون اختبار " **دكي -فولر**"، حيث يأخذ هذا الاختبار بصيغته الموسعه الصورة التالية:

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وكذلك تم استخدام اختبار Phillips–Perron واتضح من نتائج الاختبارين سكون كل المتغيرات في الفرق الاول.

VARAIBLES	TEST	Augmented Dickey-Fuller (ADF)	Phillips-Perron(PP)
GDP	Std. Error	0.171589	0.126902
	t-Statistic	0.530195	3.184827
	Prob	0.6049	0.0054**
	F-statistic	81.83904	10.14312
	R-squared	0.94	0.37
	10% level	-2.66	-2.65
	OLS	-	1.11
NONOIL	Std. Error	0.138741	0.057325
	t-Statistic	0.060099	5.254329
	Prob	0.9529	0.0001**
	F-statistic	19.18802	0.618902
	R-squared	0.718975	27.60797
	10% level	-2.66	-2.65
	OLS	-	4633
OILEXP	Std. Error	0.177534	0.162982
	t-Statistic	-2.500693	-1.859847
	Prob	0.0295**	0.0803
	F-statistic	4.431520	3.459032
	R-squared	0.617073	0.169071
	10% level	2.67	-2.65
	OLS	-	87312556

وبالتعويض في المعادلة (للفترة من 1995-2014) لسنة 2005

$$\mathbf{Y_t = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + e_t}$$

$y =$

وبالتعويض في المعادلة (للفترة من 1995-1999) لسنة 1997

$$\mathbf{Y_t = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + e_t}$$

وبالتعويض في المعادلة (للفترة من 2000-2011) لسنة 2005

$$\mathbf{Y_t = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + e_t}$$

$y = 11$

- تقييم ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات قياسياً واحصائياً للنموذج (أ) :

من مخرجات النموذج الإحصائي الذى تم اعداده باستخدام برنامج E-VIEWS

وبعد إجراء طريقة المربعات الصغرى للنموذج تم تقدير الدالة الأساسية وهي تتكون من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والصادرات (بترولية وغير بترولية) كمتغير مستقل وبعد إجراء التقدير للمعادلة تم التوصل للنتائج التالية :

1/ تم إجراء إختبار الإرتباط الذاتي للنموذج وتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي والتسلسلي كما أظهرت احصائية دربن واتسون التى بلغت قيمتها 2.3 مما يؤكد أن النموذج ليست به مشكلة قياسية .

2/ تم اختبار المعنوية الكلية وكانت درجة المعنوية 0.00 والتى تشير أن متغيرات النموذج معنوية.

3/ تبين من الجدول (10) أن الصادرات غير البترولية بلغت قيمة المعامل (24.9+) وهذا يعني للمتغير المستقل اثر موجب في الناتج المحلي الاجمالي مما يتفق مع فروض النظرية الإقتصادية وهي كلما زادت الصادرات زاد الناتج المحلي الاجمالي .

4/ من المعلوم أن معامل التحديد يقيس درجة التباين الكلي في المتغيرات التفسيرية المستقلة على المتغير التابع وبما أن قيمتة بلغت 93 % هذا يعني أن الصادرات تعطي قدرة تنبؤية عالية في الناتج المحلي الاجمالي وتعطي 7% لقياس اثر المتغيرات التى لم تضمن في النموذج . النتائج أعلاه تثبت الفرضية الأولى لهذا البحث وهي ان الصادرات غير البترولية مؤثره في الناتج المحلي الاجمالي .

- تقييم نتايج اختبار الفرضيات قياسياً واحصائياً للنموذج (ب) :

النتائج المتحصلة للنموذج (ب) الخاص بعلاقة الصادرات الغير بترولية كمتغير مستقل مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع قبل تصدير البترول تظهر درجة المعنوية (0.0027) والتى تؤكد دلالة النموذج الرياضي, كما أن معامل التحديد يبين أن تأثير الصادرات غير البترولية قبل تصدير البترول في الناتج المحلي الإجمالي كانت جيدة جداً حيث بلغت (97%).

- تقييم نتايج اختبار الفرضيات قياسياً واحصائياً للنموذج (ج) :

1/النتائج المتحصلة للنموذج (جدول 12) الخاص بعلاقة الصادرات الغير بترولية مع الناتج المحلي الإجمالي أثناء تصدير البترول(الفتره من 2000-2011) تظهر أن قيمة المعامل 17 وهي قد انخفضت من 24 في الفتره قبل تصدير البترول مما يدل على صحة الفرضية الثانية للدراسة وهى ضعف استغلال موارد صادر البترول في تحسين الصادر ات الغير بترولية بحيث أصبح قطاعاً مؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي بعد خروج البترول من منظومة الصادرات .

2/ الفترة التى تم إعتبارها بعد خروج البترول للنموذج (2012-2014) فترة قصيره وذلك ادى لضعف النتائج المتحصلة منه لقلة البيانات.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

نتائج البحث :-

من خلال تحليل الجداول الإحصائية لموضوع البحث ونتائج النماذج الإحصائية لبيانات الصادرات (البترولیه وغير البترولیه) في الفتره من 1995 – 2014 يمكن إستخلاص النتائج الأتية :

1- أثبت البحث أن الصادرات الغير بترولیةمؤثرة في الناتج المحلي تأثيراً جيداً .

2- لم يتم إستغلال موارد الصادرات البترولية في تحسين الصادر ات الغير بترولية بصورة تجعل من صادراته أثراً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي

3- على الرغم من كون الصادرات الزراعية ليست ذات الأثر الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك منذ العام 1999 إلا أن حجم تلك الصادرات ظل في زيادة مضطردة رغم أن هذه الزيادة تظل دون الطموح في بلد يعتبر أن الزراعة هي ثروته الأولى.

4-دخول البترول في منظومة الصادرات أثر عموماً على نسبة الصادرات الغير بترولية وليس على حجمها.

التوصيات :

1- التركيز على إعادة تأهيل مشروع الجزيرة كمشروع رائد في دعم الصادرات الزراعيه بإعتباره المشروع الإقتصادي الأول في السودان وا ٍنفاذ الإجراءات اللازمة لذلك للإستفادة من ميزتة النسبية في إنتاج محاصيل نقدية إستراتيجية كالقطن والحبوب الزيتية.

2- تطوير صادرات الذهب بشقيه الأهلي والرسمي بإدخال التقنيات المناسبة لتحفيز المنتجين والإستفادة من هذا المورد في تطوير الصادرات الأخرى غير البترولية.

3-الشروع في برنامج خاص لتطوير الصناعات التحويلية للمواد الأولية التى تصدر كخام , يتمثل ذلك في صناعة الزيوت , الصناعات الغذائية , منتجات الجلود , صناعة المنسوجات , اللحوم والمجالات المشابهة. فزيادة الصادرات الزراعية تعكس الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعة الهائلة التي يزخر بها السودان.

4-الإهتمام بصادر الثروة الحيوانية كماً ونوعاً وذلك بتشجيع كبار وصغار المنتجين وتطوير الرعاية البيطرية وتطوير المسالخ وتأمين التسويق عبر نظام يستفيد من الأسواق الإقليمية والعالمية.

المصادر والمراجع : من غير حذف الزائد

(1) أحمد مجذوب أحمد علي –الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية(بحث في أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000 / 2010)الخرطوم – هيئة الاعمال الفكرية 2013

(2) رعد حسن الصرن - أساسيات التجارة الدولية المعاصرة –(بيروت – دار الرضا للنشر) 2000

(3) سامي خليل - الاقتصاد الدولي (دمشق- دار النهضة العربية) 2005

(4) صالح مفتاح -النقود والسياسه النقديه (المفهوم –الاهداف –الادوات)- (القاهره , دار الفجر للنشر والتوزيع) 2005

(5) عبدالرحمن يسري احمد –النظريه الاقتصاديه الكليه –(الاسكندرية-الدار الجامعية) 2007

(6) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى- منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان (الخرطوم- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)2001

(7) عطية عبد الحليم - مقدمة في التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي (دمشق : دارالنهضةالعربية) 1997

(8) كامل بكري –التنميه الاقتصاديه (دمشق – دار النهضه العربيه) 1986

(9) محمد مدحت مصطفي- النماذج الرياضيه للتخطيط والتنميه الاقتصاديه (الإسكنريه , مكتبة الإشعاع للطباعه2 والنشر) 1999

التقارير والدوريات:

(1) اسماعيل الخليفة سليمان واخرون ' لجنة بحث تنمية الصادرات السودانية غير النفطية ' مركز دراسات المستقبل ' بحث غير منشورة ' الخرطوم' 2003م.'

(2) التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (1999-2000-2002-2010- 2011-2012)

(3) حاتم هاتف الطائي,الموسوعه العربيه,النمو الاقتصادي (الاثنين 16-9-2014)

(4) مصطفي محمد عبدالله – سياسات ترقية الصادرات بحث تجريبية لحالة السودان في الفتره 1984-1997 (الخرطوم ,مجلة المصرفي العدد الخامس عشر)1998

(5) عبدالحميد الياس سليمان – واقع الصادرات غير البترولية السودانيه (الخرطوم , مجلة المصرفي العدد الرابع والأربعون) 2007

مراجع من شبكة الانترنت :

(1) الفصل-الثاني-الناتج-المحلي-الإجمالي-مفاهيم-وطرق-القياس/site.iugaza.edu.ps)

(2) منتديات ستارز تايمز –بحث حول النمو الاقتصادي

الملاحق

جدول رقم (10) نموذج (أ)

نتائج التحليل الإحصائي للفترة 1995-2014

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-58.03360	11856.86	-0.004893	0.9962
X_1	**24.85275**	1.703034	14.59322	**0.0000**
X_2	**3.957434**	0.936939	4.223789	**0.0006**
R-squared	**0.931125**	Mean dependent var		109538.5
Adjusted R-squared	**0.923022**	S.D. dependent var		113606.2
S.E. of regression	31519.90	Akaike info criterion		23.69211
Sum squared resid	1.69E+10	Schwarz criterion		23.84147
Log likelihood	-233.9211	Hannan-Quinn criter.		23.72126
F-statistic	114.9121	Durbin-Watson stat		**2.389840**
Prob(F-statistic)	**0.000000**			

تفسير النتائج:

الجزء الأول:

- حساب معاملات الانحدار:

Coefficient C تساوي ثابت الانحدار

X_1 : درجة مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج الإجمالي المحلي GDP والتيتساو ي **24.85275** وهذا يفسر أن تأثير الصادرات غير البترولية علي الناتج المحلي جيدة مما يشير الى ان زيادة الصادرات ب 24% تودي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة 1%.

X_2 : درجة مساهمة الصادرات البترولية في الناتج الإجمالي المحلي GDP والتي تساوي **3.957434** وهذا يفسر أن تأثير الصادرات البترولية بنسبة 4 % من التغير في الناتج الإجمالي المحلي

(قيم إحصائية (t-Statistics) المقدرة للمعلمات، والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة، وقيمة (t) المقدرة هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعيار ي لها (Std. Error)

- القيمة الاحتمالية الإحصائية (.Prob)، تستخدم للحكم على معنوية المعلمات عند مستوي معنوي 0.05. فإذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 نستنتج أن المعلمة إحصائية ، عليه كل المعلمات كانت دالة إحصائياً عند مستوي معنوي 0.05مما يؤكد دلالة النموذج الرياضي.
- معامل التحديد (R-squared) ويقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج إلى إجمالي التباين الكلي في المتغير التابع حيث نجد من خلال هذا النموذج أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.931125 مما يفسر أن درجة مساهمة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع كانت كبيرة جدا أي أن 93 % من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يرجع لكل من الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية
- Durbin Watson stat اختبار دربن واتسون وقيمته تساوي2.3 وهذا يفسر انه لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة

- F- statistic اختبار F لمعنوية النموذج.
- Probability وهي الاحتمالية والتي تساوي 0.000000 وهي اصغر من 0.05 مما يفسر أن النموذج معنوي أي يمكن التنبؤ به

جدول رقم (11) نموذج (ب)

نتائج النموذج : للفترة الزمنية من 1995 إلي 1999م

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Sample: 1995 1999				
Included observations: 5				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5274.441	2899.207	-1.819270	0.1664
X_1	23.73255	3.038500	7.810614	0.0088
X_2	3.230381	0.757393	4.265131	0.0236
R-squared	0.973983	Mean dependent var		18905.08
Adjusted R-squared	0.956639	S.D. dependent var		10917.96
S.E. of regression	2273.483	Akaike info criterion		18.60291
Sum squared resid	15506176	Schwarz criterion		18.49879
Log likelihood	-52.80860	Hannan-Quinn criter.		18.18611
F-statistic	56.15511	Durbin-Watson stat		2.201432
Prob(F-statistic)	0.004196			

جدول رقم (12) نموذج(ج)

نتائج النموذج : للفترة الزمنية من 2000 إلي 2011م

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Sample: 2000 2011				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11295.87	7334.467	1.540108	0.1579
X_1	17.10561	2.357194	7.256767	0.0000
X_2	4.621691	0.612256	7.548624	0.0000
R-squared	0.951639	Mean dependent var		95186.57
Adjusted R-squared	0.940892	S.D. dependent var		49443.87
S.E. of regression	12020.91	Akaike info criterion		21.83900
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion		21.96023
Log likelihood	-128.0340	Hannan-Quinn criter.		21.79412
F-statistic	88.54928	Durbin-Watson stat		2.332168
Prob(F-statistic)	0.000001			

ملحق رقم (1)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.530195	0.9825
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/07/15 Time: 17:15
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.090976	0.171589	0.530195	0.6049
D(GDP(-1))	-1.655472	0.570271	-2.902958	0.0123
D(GDP(-2))	3.747358	0.764872	4.899324	0.0003
C	-11533.87	5617.899	-2.053058	0.0608

R-squared	0.949713	Mean dependent var	27040.61
Adjusted R-squared	0.938109	S.D. dependent var	52836.72
S.E. of regression	13144.72	Akaike info criterion	22.00775
Sum squared resid	2.25E+09	Schwarz criterion	22.20380
Log likelihood	-183.0659	Hannan-Quinn criter.	22.02724
F-statistic	81.83904	Durbin-Watson stat	2.337899
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2)

Null Hypothesis: NONOIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.060099	0.9527
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NONOIL)
Method: Least Squares
Date: 10/07/15 Time: 17:16
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NONOIL(-1)	0.008338	0.138741	0.060099	0.9529
D(NONOIL(-1))	0.885886	0.383849	2.307904	0.0357
C	213.6850	268.1661	0.796838	0.4380

R-squared	0.718975	Mean dependent var	941.9387
Adjusted R-squared	0.681505	S.D. dependent var	1507.805
S.E. of regression	850.9350	Akaike info criterion	16.48156
Sum squared resid	10861355	Schwarz criterion	16.62996
Log likelihood	-145.3340	Hannan-Quinn criter.	16.50202
F-statistic	19.18802	Durbin-Watson stat	2.123455
Prob(F-statistic)	0.000073		

ملحق رقم (3)

Null Hypothesis: OILEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.327112	0.0309
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OILEXP)
Method: Least Squares
Date: 10/07/15 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1999 2014
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILEXP(-1)	-0.679758	0.204309	-3.327112	0.0067
D(OILEXP(-1))	0.557831	0.217725	2.562096	0.0264
D(OILEXP(-2))	0.250312	0.215620	1.160899	0.2703
D(OILEXP(-3))	1.552232	0.350678	4.426371	0.0010
C	3196.092	1924.734	1.660537	0.1250

R-squared	0.691285	Mean dependent var	-659.2078
Adjusted R-squared	0.579025	S.D. dependent var	7303.371
S.E. of regression	4738.613	Akaike info criterion	20.01518
Sum squared resid	2.47E+08	Schwarz criterion	20.25662
Log likelihood	-155.1215	Hannan-Quinn criter.	20.02755
F-statistic	6.157903	Durbin-Watson stat	1.939235
Prob(F-statistic)	0.007482		

ملحق رقم (4)

Null Hypothesis: NONOIL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag length: 1 (Spectral OLS AR based on SIC, MAXLAG=4)				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.222511	0.0344
Test critical values:	1% level		-3.831511	
	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				779782.6
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)				46337831
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(NONOIL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/03/16 Time: 10:39				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NONOIL(-1)	0.301203	0.057325	5.254329	0.0001
C	54.52229	269.7394	0.202129	0.8422
R-squared	0.618902	Mean dependent var		916.1329
Adjusted R-squared	0.596485	S.D. dependent var		1469.634
S.E. of regression	933.5533	Akaike info criterion		16.61517
Sum squared resid	14815870	Schwarz criterion		16.71459
Log likelihood	-155.8442	Hannan-Quinn criter.		16.63200
F-statistic	27.60797	Durbin-Watson stat		1.097027
Prob(F-statistic)	0.000065			

ملحق رقم (5)

Null Hypothesis: NONOIL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag length: 1 (Spectral OLS AR based on SIC, MAXLAG=4)				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.222511	0.0344
Test critical values:	1% level		-3.831511	
	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				779782.6
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)				46337831
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(NONOIL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/03/16 Time: 10:39				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NONOIL(-1)	0.301203	0.057325	5.254329	0.0001
C	54.52229	269.7394	0.202129	0.8422
R-squared	0.618902	Mean dependent var		916.1329
Adjusted R-squared	0.596485	S.D. dependent var		1469.634
S.E. of regression	933.5533	Akaike info criterion		16.61517
Sum squared resid	14815870	Schwarz criterion		16.71459
Log likelihood	-155.8442	Hannan-Quinn criter.		16.63200
F-statistic	27.60797	Durbin-Watson stat		1.097027
Prob(F-statistic)	0.000065			

ملحق رقم (6)

Null Hypothesis: OIL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.500693	0.1335
Test critical values:	1% level		-3.920350	
	5% level		-3.065585	
	10% level		-2.673459	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 16				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OIL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/03/16 Time: 10:40				
Sample (adjusted): 1999 2014				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.443959	0.177534	-2.500693	0.0295
D(OIL(-1))	0.223993	0.229901	0.974303	0.3508
D(OIL(-2))	-0.032910	0.211499	-0.155603	0.8792
D(OIL(-3))	1.219206	0.363335	3.355598	0.0064
C	3362.504	2108.113	1.595030	0.1390
R-squared	0.617073	Mean dependent var		375.7696
Adjusted R-squared	0.477826	S.D. dependent var		6398.586
S.E. of regression	4623.719	Akaike info criterion		19.96609
Sum squared resid	2.35E+08	Schwarz criterion		20.20753
Log likelihood	-154.7287	Hannan-Quinn criter.		19.97846
F-statistic	4.431520	Durbin-Watson stat		2.027186
Prob(F-statistic)	0.022387			

ملحق رقم (7)

Null Hypothesis: OIL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag length: 3 (Spectral OLS AR based on SIC, MAXLAG=4)				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.859765	0.0689
Test critical values:	1% level		-3.831511	
	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				26860689
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)				87312556
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(OIL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/03/16 Time: 10:41				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.303121	0.162982	-1.859847	0.0803
C	3011.240	1900.154	1.584735	0.1315
R-squared	0.169071	Mean dependent var		361.0106
Adjusted R-squared	0.120193	S.D. dependent var		5841.403
S.E. of regression	5479.121	Akaike info criterion		20.15458
Sum squared resid	5.10E+08	Schwarz criterion		20.25399
Log likelihood	-189.4685	Hannan-Quinn criter.		20.17140
F-statistic	3.459032	Durbin-Watson stat		2.141879
Prob(F-statistic)	0.080301			

ملحق رقم (8)

أسعار صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الامريكي

العام	سعر الصرف (متوسط سنوي)
1995	0.5783
1996	1.2464
1997	1.5765
1998	1.9945
1999	2.5160
2000	2.5714
2001	2.5870
2002	2.6331
2003	2.6090
2004	2.5826
2005	2.4358
2006	2.1715
2007	2.0159
2008	2.0913
2009	2.3259
2010	2.4980
2011	2.6769
2012	3.5737
2013	4.7540
2014	5.7258

المصدر : بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء